



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم الاقتصادية

## دراسة العلاقة بين معدل التضخم وسعر الدينار الجزائري في الفترة 1970-2016

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذة:

- بوغازي فريدة

إعداد الطالبة:

- لعور مروى

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
د/ نواري علاوة	أستاذ محاضر - أ -	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955
د/ بوغازي فريدة	أستاذ محاضر - أ -	مقررا	جامعة 20 أوت 1955
أ / بوشنقير فتيحة	أستاذ مساعد - أ -	ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955

السنة الجامعية: 2017-2018

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى توضيح العلاقة الموجودة بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1970-2016).حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في كل من الفصل الأول والثاني من خلال التطرق للاطار النظري لكل من التضخم وسعر الصرف، والمنهج التحليلي في الاطار التطبيقي بهدف تحليل البيانات واستنتاج مختلف النتائج، بالإضافة الى المنهج القياسي باستخدام الأساليب القياسية الحديثة كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية، اختبار السببية ونموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، وتوصلت الدراسة الى الكشف عن عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري بالإضافة الى عدم وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين.

**الكلمات المفتاحية:** معدل التضخم، سعر صرف، سببية جرانجر، نموذج الـ VAR.

## Abstract :

This study aims to clarify the relationship between inflation rate and algerian dinar exchange rate from (1970-2016).whre the study was based on descreptive approach in each of thhe first chapter and the second through adressed the theoretical fromework of inflation rate and exchange rate and analytical approach in tha applied have been invloved to aime the data analyse.

In addition to the standard curriculum using standard method of modern test stability,such as the stability and autoregressive the beam"VAR"model,this study revealed tha there is no existance of long term equilibrium relationship between the inflation rate and algerian dinar exchange,more over there is not a causal relationship in both directions.

**Key word:** Inflation rate,exchange rate,Granger causality,"VAR"model.

## مقدمة:

تسعى مختلف دول العالم جاهدة لتحقيق النمو والاستقرار الإقتصادي، هي بذلك ملزمة بالتعامل مع عدة ظواهر تعترضها في سبيل تحقيق هذا الهدف من خلال تطبيق سياسات إقتصادية تدعم هذا النمو الإقتصادي، وتخفف من حدة الظواهر السلبية. ويعتبر معدل التضخم وسعر الصرف من أهم أدوات السياسة الإقتصادية المتخذة من طرف السلطات العمومية لتحقيق أهدافها المسطرة.

تتبع أهمية الاستقرار النقدي كونه أحد أهم الأركان الرئيسية التي تعتمد عليها الدول في تحريك النشاط الإقتصادي وتهيئة البيئة الملائمة للاستثمارات المحلية والخارجية، لذلك فغن السلطات النقدية تسعى لتحقيق هذا الهدف من خلال الحفاظ على استقرار المستوى العم للأسعار واستقرار سعر صرف العملة المحلية، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم ينسجم مع التطورات الإقتصادية المحلية وتطورات أسواق المال العالمية والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى جاهدة إلى مسايرة التقدم ومواكبة التطور الحضاري الذي يعرفه العالم، فبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها مضطرة لتحسين سياستها الإقتصادية محاولة منها للالتحاق بركب الدول المتقدمة، فراحت تعمل على النهوض باقتصادها من خلال تبني عدة اصلاحات اقتصادية من أجل تحسين الأداء الإقتصادي وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وإرساء قواعد السوق ورفع احتكار التجارة الخارجية والتحرر المالي خاصة بعد اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، ومع اتساع الشراكة بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية.

أصبح الاقتصاد الجزائري أكثر حساسية للظروف الاقتصادية الخارجية ولتقلبات أسعار الصرف العالمية، مما أدى إلى ظهور أزمات متكررة في الاقتصاد الوطني دفعت الجزائر إلى حتمية القيام بإصلاحات هيكلية ومالية، وهو ما زاد من الاهتمام بتطبيق سياسة صرف فعالة تعمل على جلب الاستثمارات الخارجية والحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية مع الحد من مشاكل التضخم.

## 1. إشكالية البحث:

إن واحدة من القضايا إثارة للجدل في الفكر الإقتصادي هو ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) وعلاقته بسياسة سعر صرف العملة، ومن هنا فإن دراستنا سوف تتمحور حول الكشف عن هذه العلاقة، ويمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال السؤال الجوهرى التالي:

هل هناك علاقة سببية بين معدل التضخم وسعر الدينار الجزائري خلال الفترة 1970-2016؟

## 2. الأسئلة الفرعية:

وتدرج تحت هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة العلاقة بين معدل التضخم وسعر الدينار الجزائري؟

- هل تؤثر معدلات التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري؟

### 3. فرضيات الدراسة:

وللإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية لهذه الدراسة تم صياغة الفرضيات الرئيسية التالية:

- توجد علاقة مستقرة (طويلة الأجل) بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري.

- لا يوجد تأثير بين معدل التضخم على سعر الصرف.

### 4. أهداف الدراسة:

- إبراز المفاهيم المتعلقة بالتضخم وسعر صرف الدينار الجزائري.

- القيام بدراسة تحليلية لكل من المتغيرين معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1970-2016).

- بناء وصياغة نموذج قياسي يفسر طبيعة العلاقة بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1970-2016).

### 5. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تعالج موضوعا هاما في الاقتصاد الجزائري يتعلق بتأثير التضخم على سعر الدينار الجزائري نظرا للأهمية ذلك في وضع السياسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الإقتصادي.

### 6. منهج وأدوات الدراسة:

لمعالجة الموضوع يتطلب هذا استخدام مناهج تتوافق مع كل محور من محاور الموضوع، حيث تم في هذه الدراسة استخدام:

- **المنهج الوصفي:** الذي يقوم بوصف وتفسير الظاهرة واستخلاص النتائج حيث تم استخدامه لدراسة الإطار النظري لكل من التضخم وسعر الصرف.

- **المنهج التحليلي:** الذي تم الاستناد إليه في دراسة حالة الجزائر من خلال تحليل تطور معدل التضخم وسعر الصرف، وكذلك تحليل المعطيات وتفسير النتائج المتحصل عليها.

- **المنهج القياسي:** من اجل اختبار العلاقة بين معدل التضخم وسعر الصرف باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR ، والذي يعد من النماذج القياسية الحديثة لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

### 7. الدراسات السابقة:

- دراسة بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر ( 1970-2010)،

أطروحة مقدمة انيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان،-، 2012-

2013، تدور إشكالية الدراسة حول تحديد المستوى الأمثل لسعر الصرف الحقيقي الذي يسمح بتحقيق

التوازنات الداخلية والخارجية، وهدفت هذه الدراسة لتحليل محددات سعر الصرف الحقيقي في الجزائر على

المدى القصير والمتوسط والطويل، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر أدت إلى حدوث عدم توازن كبير خلال فترة الدراسة والذي وفقا لأدبيات الاقتصاد يعتقد أنه يؤدي إلى حدوث آثار سلبية على الإقتصادي الجزائري.

- دراسة دوحة سلمى أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، وسبل علاجها-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التجارة الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015 وقد حاولت هذه الدراسة إبراز العلاقة الموجودة بين تقلبات أسعار الصرف والميزان التجاري بالتركيز على سياسة خفض العملة وخلصت هذه الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الخلل في الميزان التجاري نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات والتي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك.

- دراسة مزار منصف، محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدينار الجزائري(1990-2003)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، حيث تدور اشكالية البحث في محاولة بناء قياسي لتفسير العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والمتغيرات الإقتصادية الكلية باستعمال طريقة الـVAR وحسب هذا الباحث فغن تقدير سعر الصرف في الجزائر يشكل صعوبة كبيرة حيث لم توجد نماذج تفسيرية لسعر الصرف ويعود هذا إلى عدم مقدرة النماذج الإقتصادية القياسية والسلاسل الزمنية على تفسير السلوك العشوائي لسعر الصرف.

## 8. حدود الدراسة:

حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني، فيما يخص الإطار المكاني فالدراسة تخص الاقتصاد الجزائري، أما الإطار الزمني فقد حددت فترة الدراسة من بيت ( 1970-2016) نظرا المرور الجزائري بمراحل مهمة من الاصلاحات والتحولات الاقتصادية خلال هذه الفترة.

## هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول، حيث خصص الفصل الأول للموضوع للإطار النظري لظاهرة للتضخم وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث وهي:

- المبحث الأول: التضخم في الفكر الإقتصادي.

- المبحث الثاني: دراسة نظرية للتضخم.

- المبحث الثالث: أسباب التضخم، آثاره وأساليب معالجته.

أما الفصل الثاني: فقد جاء تحت عنوان دراسة تحليلية نظرية لسعر الصرف وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: مدخل إلى سوق الصرف الأجنبي.

- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف.
  - المبحث الثالث: محددات سعر الصرف.
- وفي الفصل الثالث والأخير تطرقنا فيه إلى اختبار العلاقة بين التضخم وسعر الدينار وتقسيمه كمايلي:
- المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر.
  - المبحث الثاني: تجربة الجزائر في مجال الصرف.
  - المبحث الثالث: دراسة قياسية للعلاقة بين التضخم وسعر الدينار الجزائري.

**تمهيد:**

يعد التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تصيب الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، بغض النظر عن درجة نموها ومستويات تطورها، وتباين أنظمتها الاقتصادية، واختلاف الأسباب والمسببات. وقد أولى الفكر الاقتصادي لهذه الظاهرة أهمية بالغة للدراسة والتحليل نظرا للآثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية. كما اختلفت النظريات الاقتصادية في تفسير هذه الظاهرة نظرا لاختلاف الأسباب التي تؤدي الى ظهورها.

ونظرا لتأثير ظاهرة التضخم على البنية الاقتصادية للبلدان، كان لابد من التعرض لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بهذه الظاهرة، ونعالج في هذا الفصل العناصر التالية:

**المبحث الأول: التضخم في الفكر الإقتصادي.**

**المبحث الثاني: دراسة وصفية تحليلية لظاهرة التضخم.**

**المبحث الثالث: اسباب التضخم، اثاره وأساليب معالجته.**

## المبحث الأول: التضخم في الفكر الإقتصادي

رغم أهمية ظاهرة التضخم في معظم إقتصاديات العالم إلا أن معظم الإقتصاديين لم يستطيعوا تقديم تفسير موحد لهذه الظاهرة ولأسبابها، مما دفع إلى ظهور نظريات متعددة، من أجل إعطاء التفسيرات الملائمة وتحديد المتغيرات الأساسية الدافعة إلى حدوث الموجات التضخمية، وفيما يلي أهم هذه النظريات:

## المطلب الأول: التضخم في النظرية الكلاسيكية:

تعتبر هذه النظرية من أولى النظريات التي حاولت تفسير العوامل التي تحدد قيمة النقود، وبالتالي تحديد مستوى الأسعار. وتقوم هذه النظرية على الفكرة القائلة بأن أي تغيير في كمية النقود يؤدي إلى تغيير مستوى الأسعار بنفس النسبة وفي نفس الإتجاه<sup>1</sup>. وهذا يفسر من خلال معادلة التبادل لفيشر والتي صاغها على النحو

$$MV = PT$$

التالي:<sup>2</sup>

حيث أن:

$M$ : تمثل كمية النقود.

$V$ : تمثل سرعة دوران النقود.

$P$ : المستوى العام للأسعار.

$T$ : حجم المبادلات.

وتفسر هذه المعادلة وجود علاقة طردية بين كمية ( $M$ ) ومستوى الأسعار ( $P$ )، حيث أن أي زيادة في كمية النقود ( $M$ ) بنسبة معينة يترتب عليها نفس الزيادة في المستوى العام للأسعار ( $P$ ) في ظل بقاء العوامل الأخرى ثابتة ( $V.T$ ) وهذا ما يخلق الضغط التضخمي.

وتتمثل معادلة كامبريدج للأرصدة النقدية الوجه الثاني للنظرية الكلاسيكية، تم صياغتها من قبل الإقتصادي (ألفريد مارشال) وأعضاء مدرسة (كامبريدج) البريطانية، وترتكز هذه على جانب الطلب على النقود، الذي يتحدد بناء على نسبة الأرصدة النقدية التي يرغب أفراد المجتمع بالاحتفاظ بها من دخولهم النقدية لأغراض المعادلات.

<sup>1</sup> - سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 98.

<sup>2</sup> - مجدي محمود شهاب، إقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2002، ص 70.

وتصاغ معادلة كامبريدج على النحو التالي:<sup>1</sup>

$$M = K \cdot P \cdot Y$$

حيث أن:

$M$ : تمثل كمية النقود.

$K$ : يعبر عن التفضيل النقدي للمجتمع، وتمثل نسبة من الدخل الوطني الذي يرغب الافراد في الإحتفاظ بها في صورة نقدية لأغراض المعاملات.

$P$ : يمثل المستوى العام للأسعار.

$Y$ : يرمز إلى الناتج الوطني الحقيقي.

ونستخلص من معادلة كامبريدج للأرصدة النقدية مايلي:

- العلاقة بين التفضيل النقدي ( $K$ ) والمستوى العام للأسعار ( $P$ ) هي علاقة عكسية؛
- العلاقة بين كمية النقود ( $M$ ) والمستوى العام للأسعار ( $P$ ) هي علاقة طردية؛
- أضافت للنقود وظيفة أخرى ألا وهي الادخار.

وفقا لهذه المعادلة يتحدد التضخم بناء على التغير في الأرصدة النقدية كونها المحدد الرئيسي للتغيرات في الأسعار.

### المطلب الثاني: التضخم في النظرية الكينزية

قدم كينز في نظريته تحليلا جديدا مناقض للتحليل الكلاسيكي، واستخدام أدوات التحليل الجزئي في الطلب والعرض على المستوى الكلي، فعندما يتحدد المستوى التوازني للتوظيف والدخل الوطني الحقيقي بواسطة الطلب الفعال، أي عند تقاطع منحى الطلب الكلي مع منحى العرض الكلي.<sup>2</sup>

ولتفسير التضخم يفرق التحليل الكينزي بين مرحلتين هما:<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- محمد عزت غزلان، إقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 290.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 294.

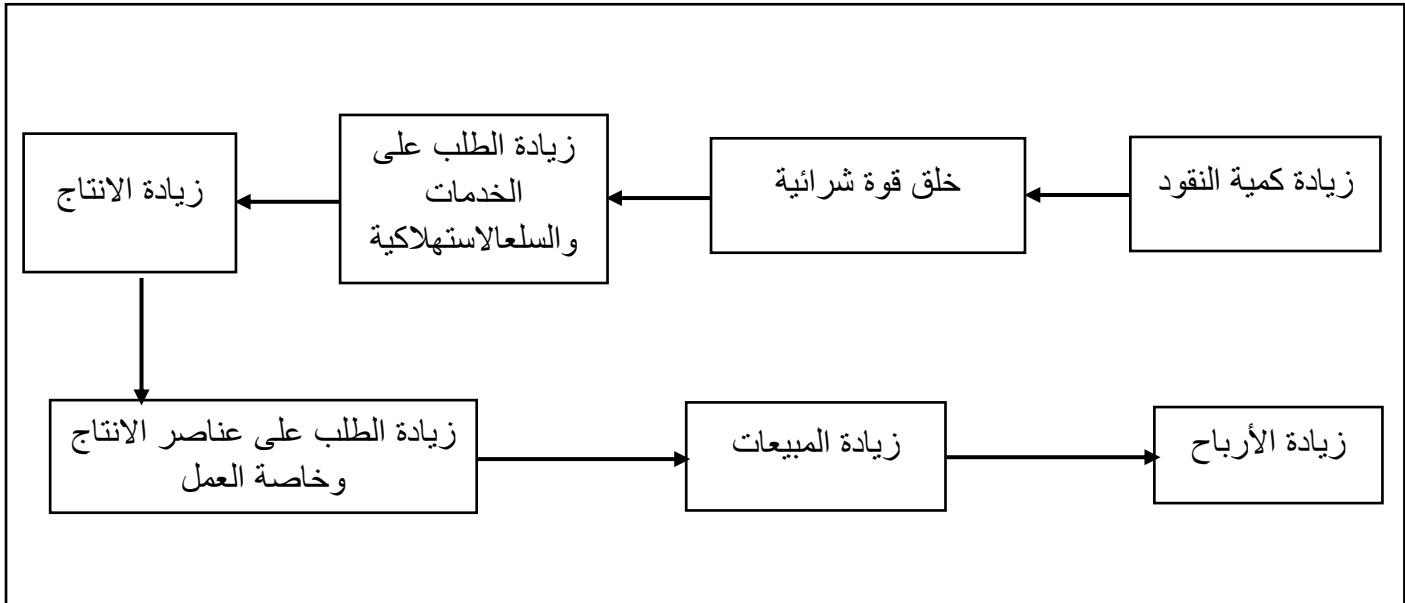
<sup>3</sup>- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسيات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 143.

المرحلة 1: مرحلة ما قبل بلوغ الإقتصاد الوطني التشغيل الكامل:

في هذه المرحلة تكون الاجهزة الإنتاجية لم تصل إلى أقصى طاقتها، أي أن هناك موارد إقتصادية عاطلة غير مستغلة، وبالتالي فإن حدوث زيادة في الطلب لمن يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، لأن الزيادة في الطلب تصاحبها زيادة مماثلة في السلع والخدمات من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة مما لا يؤثر في مستويات الأسعار، إلا أنه وفي ظل زيادة استخدام عوامل الإنتاج العاطلة، فإنه من المتوقع أن يصاحب الزيادة في الطلب زيادة في المستوى العام للأسعار، يطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الجزئي.

ويمكن تلخيص هذه المرحلة في الشكل التالي:

شكل رقم (01): التضخم الجزئي عند كنيز



المصدر: سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005 ص 47.

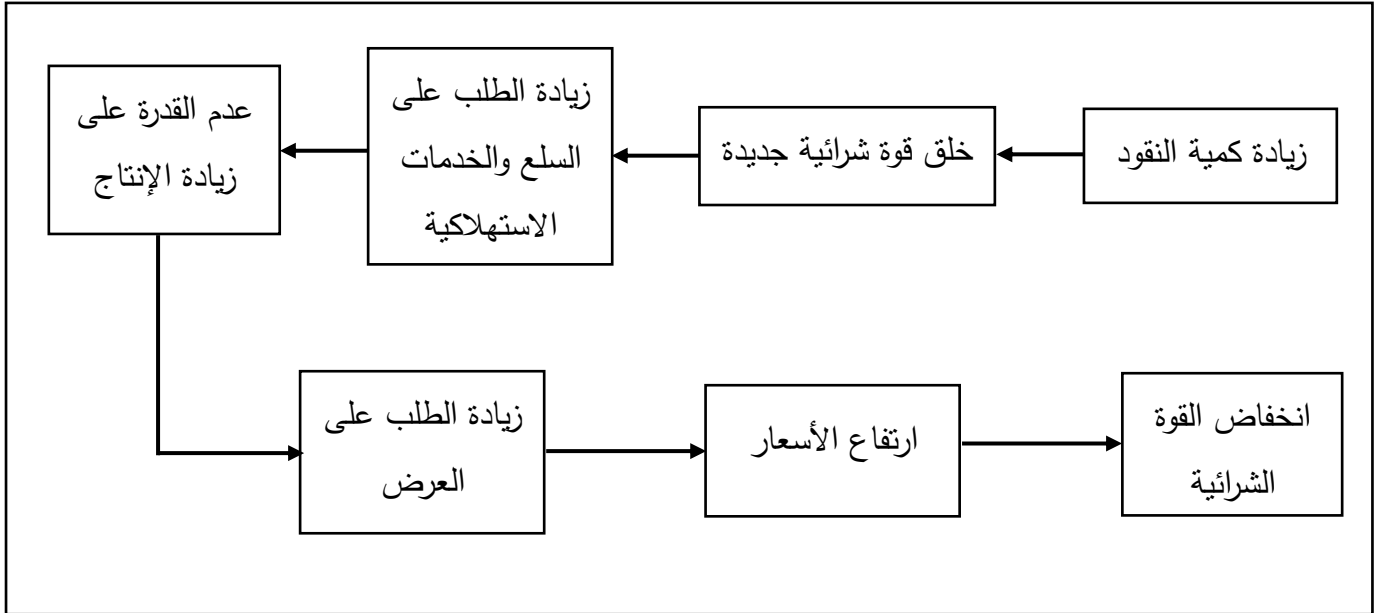
ففي مراحل التشغيل الأولى للاقتصاد القومي، تعمل الزيادة في العرض النقدي إلى خلق قوة شرائية جديدة لدى أفراد المجتمع والتي تولد طلبا جديدا من جانبهم على السلع والخدمات الاستهلاكية وبالتالي سيحاول منتجوا هذه السلع إلى زيادة إنتاجهم لامتناس الزيادة التي حدثت في طلب الأفراد ولتحقيق ذلك فلا بد من زيادة طلب هؤلاء المنتجين على السلع والخدمات الإنتاجية (المواد الأولية، رأس المال، اليد العاملة....) ويستطيعون ذلك

طالما المواد الأولية لم تصل إلى مرحلة التشغيل الكامل، فيزيد الإنتاج وتزيد الأرباح ويستمر الحال على هذا المنوال إلى أن تصل إلى مرحلة تشغيل الكامل.

## المرحلة 2: مرحلة التشغيل الكامل:<sup>1</sup>

وهي المرحلة التي تكون فيها الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد لتشغيلها، حيث يؤدي زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي لها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظرا لعدم وجود موارد إقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب، مما يؤدي إلى حدوث تضخم حقيقي حسب كينز. ويمكن توضيح الفكر الكينزي لهذه المرحلة على النحو التالي:

شكل رقم (02): التضخم الحقيقي عند كينز.



المصدر: سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 47.

فعند بلوغ الإقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، يصل الجهاز الإنتاجي إلى مرحلة انعدام المرونة، ويتوقف الإنتاج عن الزيادة، حيث لا تكون هناك أي موارد عاطلة وبالتالي ترتفع الأسعار، فتنخفض القوة الشرائية للأفراد.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص 144.

## المطلب الثالث: التضخم في النظرية النقدية المعاصرة:

يتزعم هذه المدرسة الإقتصادية الأمريكي المعاصر "ميلتون فريدمان" وتبنى التحليل الكلاسيكي في نظريته للطلب على النقود، لكن بأكثر شمولية وأكثر اتساع وفي نفس الوقت لم يهمل التحليل الكينزي، بل أخذ ببعض جوانبه.

ويعتبر "فريدمان" أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحثة، باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، وقد رفض دور الأجور والنفقة في تغيير الأسعار، كما أوضح عدم وجود علاقة على المدى الطويل بين كلا من التضخم والبطالة، فهي تتمثل في نظرية للطلب على النقود، حيث أنها تبحث في العلاقة بين التغيير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود والتغيير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغييرات.<sup>1</sup>

ويرى فريدمان بأن الطلب على النقود يتوقف على الاعتبارات الآتية:

- أذواق المستهلكين؛
- دخل أو ثروة الأفراد باعتبارها عنصرا أساسيا في الطلب على النقود؛
- العوائد المحققة من البدائل المختلفة للاحتفاظ بالثروة.

واجمالا هذه النظرية قدمت تفسير للقوى التضخمية أكثر واقعية مقارنة مع النظرية الكلاسيكية وأكثر فاعلية من النظرية الكينزية،<sup>2</sup> وقد أرجعت مصدر التضخم إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.<sup>3</sup>

## المبحث الثاني: دراسة نظرية للتضخم

اهتمالكثير من الاقتصاديين بظاهرة التضخم، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، كما أبرزت الكثير من الدراسات أن مسألة التضخم من أهم المظاهر الإقتصادية التي اتسمت بها اقتصاديات كل دول العالم، وذلك

<sup>1</sup>- سعيد هتهات، دراسة إقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص دراسات إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، الجزائر، 2005-2006، ص 65-66.

<sup>2</sup>- محمد عزت غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 309.

<sup>3</sup>- فتيحة مزارشي، تحليل دور السياسة النقدية في ضبط التضخم-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص في إقتصاديات المالية والنقود والبنوك، جامعة فرحات عباس-سطيف-، 2006.2007، ص 78.

لما لها من علاقات تشابكية مع مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية كحركات مستويات الأسعار وحركات استحداث التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي.

وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التضخم، طرق قياسه، أنواعه والعوامل المؤثرة فيه.

### المطلب الأول: مفهوم التضخم.

لم يتوصل أغلب الاقتصاديين باختلاف اتجاهاتهم إلى تعريف شامل ودقيق يصف ظاهرة التضخم، ورغم شيوع هذا المصطلح وشموله معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، إلا أنه لحد الآن لا يوجد اتفاقاً بين الاقتصاديين حول مفهوم محدد للتضخم.

ولإلمام أكثر بظاهرة التضخم نورد عدة تعاريف:

1. يعرف **Gander Ackeley**: التضخم بأنه " حالة الارتفاع المستمر والمحسوس في الأسعار، وليس الأسعار العالية، أو بعبارة أخرى فإن التضخم يعبر عن حالة عدم التوازن، ويجب تحليلها وفقاً لمعايير حركية وليس بمعايير ساكنة".<sup>1</sup>
2. **G.Olive**: يرى بأنه " الارتفاع في المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع اسعار بعض السلع".<sup>2</sup>
3. **A.C.Pigou**: تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي اكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحقق بواسطة استخدام عناصر الإنتاج التي تحصل على تلك الدخل".<sup>3</sup>
4. عرف التضخم بأنه: " زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار".<sup>4</sup>
5. التضخم هو الارتفاع المستمر للأسعار وما يقابله من تدهور القوة الشرائية للعملة في أسواق السلع والخدمات<sup>5</sup>
6. التضخم هو فائض النقد على فائض السلع والخدمات بصورة دائمة ومستمرة.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - صبحي تادرس قريصة، مدحت محمود العقاد، النقود والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 247.

<sup>2</sup> - سعيد هنتاه، مرجع سبق ذكره، ص 27-28.

<sup>3</sup> - ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 105.

<sup>4</sup> - حشيش عادل أحمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت، 1992، ص 201.

<sup>5</sup> - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 197.

<sup>6</sup> - غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 10.

وبناء على ما تقدم يمكن تعريف التضخم بأنه: "ظاهرة تعبر عن الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة تتخفف خلالها القوة الشرائية لوحدة النقد، مع تأثر هذه الظاهرة بمجموعة من الاختلالات الهيكلية التي تؤدي إلى وجود فائض في الطلب يزيد عن قدرة العرض الحقيقي للسلع".

### المطلب الثاني: قياس التضخم

توجد ثلاث طرق لقياس وتقدير ظاهرة التضخم وهي كالتالي:

#### 1. الأرقام القياسية:

تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها "عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار.<sup>1</sup> حيث تعكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية لوحدة النقد كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة.

ولقياس التغير في المستوى العام للأسعار يمكن استخدام عدة مقاييس أهمها:<sup>2</sup>

أ. **المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي:** هو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلية في حساب الناتج المحلي الإجمالي ولذلك فهو يعتبر مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة، ويتم حسابه بالطريقة التالية:

$$\text{المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي في السنة (N)} = 100 \times \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}}$$

ب. **الرقم القياسي لأسعار المستهلك:** يعتبر من أكثر المقاييس المستخدمة كمؤشر على وجود التضخم، إذ يعكس التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود ويمكن حسابه بعدة طرق أهمها:

- **الرقم القياسي البسيط:** وهو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها في السنة السابقة (سنة الأساس)، حيث يتم حسابه بالعلاقة التالية:

<sup>1</sup>- شافعي محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 63.

<sup>2</sup>- مصطفى يوسف كافي، الإقتصاد الكلي، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 189-190.

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع أسعار السنة الجارية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

يعاب على هذا الرقم القياسي البسيط أنه يعطي نفس الأهمية النسبية لسلع موضوع الدراسة ولاستبعاد هذا العيب يتم ترجيح الأرقام القياسية بكميات السلع.

- **الرقم القياسي المرجح:** ويحتسب بقسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية على مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع والخدمات في سنة الأساس وفق المعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = \frac{\sum (\text{الأسعار} \times \text{الأوزان الترجيحية}) \text{ للسنة الجارية}}{\sum (\text{الأسعار} \times \text{الأوزان الترجيحية}) \text{ لسنة الأساس}} \times 100$$

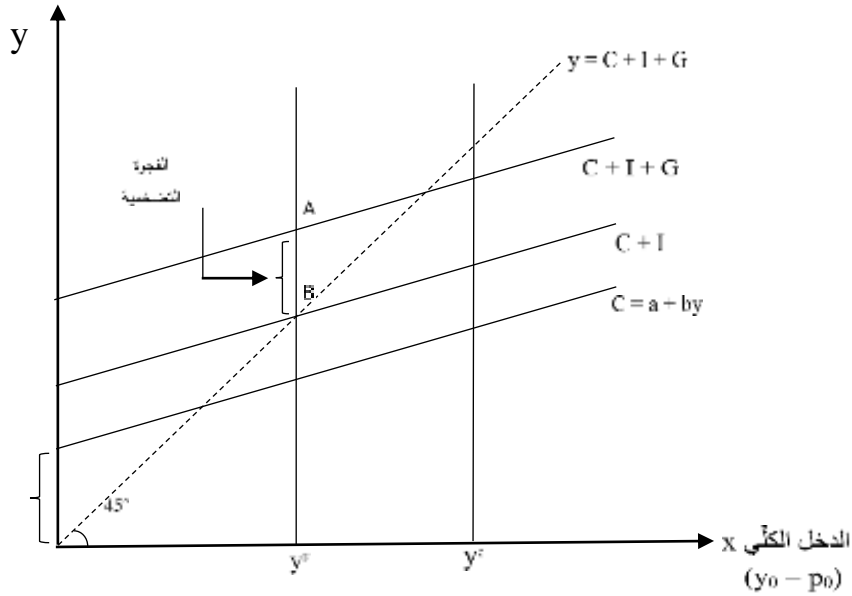
## 2. الفجوة التضخمية:

يعتبر الإقتصادي (كينز) أول من تحدث عن مفهوم "الفجوة التضخمية" في كتابه " كيف يتم تسديد نفقات الحرب" وتعرف الفجوة التضخمية على أنها: " ذلك المقدار الذي يعبر عن زيادة الإنفاق الحكومي والاستثماري والاستهلاكي أو الطلب الكلي على حجم الناتج الوطني الحقيقي عند مستوى الاستخدام التام، والتي تفسر الزيادة في الأسعار.<sup>2</sup> ويمكن توضيح ذلك بيانيا من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> - مصطفى يوسف كافي، نفس المرجع، ص 191.

<sup>2</sup> - سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 61.

الشكل رقم (03): الفجوة التضخمية



المصدر: ضياء الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

أ. المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية:

- معيار فائض الطلب الكلي: يستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في الطلب الفعال، وتقاس الفجوة التضخمية من خلال الفرق بين الطلب الكلي محسوب بالأسعار الجارية والعرض الحقيقي محسوب بالأسعار الثابتة.

ويعطي بالعلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$D_x = (C_p + C_g + I) - Y$$

حيث أن:

$D_x$ : تمثل إجمالي فائض الطلب.

$C_p$ : تمثل الإستهلاك العام للأسعار الجارية.

$C_g$ : تمثل الإستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية.

<sup>1</sup> - بسام الحجار، علم الإقتصاد والتحليل الإقتصادي، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 149-150.

$I$ : تمثل الإستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية.

$Y$ : تمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ويتضح من المعادلة السابقة أنه في حالة إذا زاد الإنفاق القومي للأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجماليينشأ عن الفرق بينهما فائض الطلب أوفجوة تضخمية تدفع مستويات أسعار السلع والخدمات المنتجة نحو الارتفاع.

- **معيار فائض المعروض النقدي**: تتحدد الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار بمقدار الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع عن تلك النسبة من الدخل الحقيقي الذي يرغب الأفراد بالاحتفاظ به في صورة نقود سائلة خلال فترة زمنية معينة.

ويعبر عن الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار بالمعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$G = \Delta M - \frac{M}{GNP} \times \Delta GNP$$

حيث أن:

$G$ : تمثل الفجوة التضخمية.

$\Delta M$ : تمثل التغير في كمية النقود.

$M$ : كمية النقود.

$GNP$ : التغير الناتج القومي الإجمالي.

$\Delta GNP$ : التغير في الناتج القومي الإجمالي.

<sup>1</sup>- رجب وضاح، التضخم والكساد، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت 2001، ص60.

- معيار الاستقرار النقدي: يستند هذا المعيار على أسس النظري الكمية الحديثة، حيث يرى فريدمان بأن اختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة في الناتج القومي الحقيقي، تولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الاتفاق النقدي والتيار السلعي، ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$\beta = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن:

$DM$ : تمثل التغير في كمية النقود.

$M$ : تمثل كمية النقود.

$DY$ : تمثل التغير في الناتج القومي الحقيقي.

$Y$ : يمثل الناتج القومي الحقيقي.

ويتحقق التوازن عندما يكون معامل الاستقرار النقدي  $\beta$  يساوي الصفر ويكون التغير في كمية النقود يساوي التغير في إجمالي الناتج الوطني، أما إذا كانت قيمة معامل الاستقرار النقدي  $\beta$  موجبا، فذلك يدل على وجود ضغوط تضخمية يتفاوت تأثيرها في الاقتصاد كلما زادت قيمة المعامل أو اقتربت من الواحد الصحيح.

**المطلب الثالث: أنواع التضخم والعوامل المؤثرة فيه.**

إن ظاهرة التضخم هي انعكاس لاختلال في توازن القوى الاقتصادية، وينتج التضخم كأى ظاهرة أخرى عن تفاعل عدة عوامل لا بد من تحديدها ومعرفة العلاقة بينها.

**الفرع الأول: أنواع التضخم.**

إن تعدد التعريف والمفاهيم الخاصة بالتضخم، أدى إلى تعدد أنواعه، وتستند هذه الأنواع على معايير يأتي فيما يلي ذكرها:

<sup>1</sup> - بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 148-149.

## 1. معيار تحكم الدولة في جهاز الأثمان:

يندرج تحت هذه المعيار ثلاثة اتجاهات تضخمية ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى تحكم وتأثير الدولة في المستويات العامة للأسعار، تتمثل هذه الاتجاهات فيما يلي:

أ. **التضخم الطليق (الظاهر):** وتكون نتيجة للتغير الحاصل في الطلب بنسبة أكبر من التغير في عرض السلع والخدمات أي بفعل تأثير فائض الطلب وينجم عنه استمرار الاسعار في الارتفاع دون ان تتدخل الدولة للحد منه أو التأثير فيه.<sup>1</sup>

ب. **التضخم المكبوت (المقيد):** هو التضخم الذي يمكن أن يصيب الأسعار بالارتفاع، وتتدخل الدولة في إحداث هذا النوع من التضخم من خلال تحكمها في سياسة الأسعار وحركة الأثمان لمنع الارتفاع المستمر للأسعار والحد من حركة الاتجاهات التضخمية.

ج. **التضخم الكامن:** يصيب هذا النوع من التضخم الدخل القومي النقدي في شكل زيادة كبيرة غير طبيعية في هذه الدخول دون أن تجد لها منفذا طبيعيا في شكل زيادة في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية. وغالبا ما تتدخل العوامل والظروف الاقتصادية لإجبار الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية من الإنفاق في الحروب مثلا.<sup>2</sup>

## 2. معيار حدة التضخم:

وينقسم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع وهي كما يلي:

أ. **التضخم الجامع:** هو أخطر أنواع التضخم، وأكثرها إضرارا بالاقتصاد الوطني، وفيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدا، وتزداد سرعة تداول النقود، مما يصعب على السلطات التحكم في الوضع، فنفقد النقود قوتها الشرائية ودورها كوسيط للتبادل ومخزن للقيم، وقد يؤدي إلى انهيار النظام النقدي بأكمله.<sup>3</sup>

ب. **التضخم المعتدل:** يختلف هذا النوع عن سابقه (التضخم الجامع) في كونه أقل خطورة على الإقتصاد الوطني، وترتفع فيه معدلات الأسعار ولكن بمستوى أقل من ارتفاعها في التضخم الجامع، مما يساعد الحكومة في معالجة الاختلالات الناجمة عنه، حيث لا يترتب عليه فقدان الثقة تماما بالعملة الوطنية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> -أنس البكري ووليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 200.

<sup>2</sup> -ناريمان حسام فديح، محددات التضخم في الإقتصاد الفلسطيني-دراسة قياسية 1995-2013-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات

التممية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص 36.

<sup>3</sup> - سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 37.

<sup>4</sup> -خليفة عيسى، التغيرات في قيمة النقود، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، ص 131.

ج. **التضخم الزاحف**: ويتصف بارتفاع بطيء في الأسعار في حدود 2% سنوياً، فالزيادة في الأسعار تكون دائمة ومنتالية ولا تؤدي إلى عمليات عنيفة في المدى القصير، فهي تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المدى الطويل، وبذلك فإن هذا النوع من التضخم يحدث أثراً نفسياً بسيطاً مما يؤدي إلى قبوله والتعايش معه، حيث أن الارتفاع في الأسعار يكون بنسبة صغيرة ومنتالية لدرجة أن يصبح أمراً عادياً.<sup>1</sup>

### 3. معيار مصدر الضغط التضخمي:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع وفقاً لهذا المصدر وهي كالتالي:

أ. **تضخم الطلب**: هو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات على العرض الكلي، وأهم مسبباته عجز الموازنة العامة والتي يفوق فيها الانفاق الحكومي للإيرادات الحكومية فتتطلب الدولة إلى زيادة الكتلة النقدية.<sup>2</sup>

ب. **تضخم التكاليف**: ينشأ هذا النوع عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها، إذ تؤدي زيادة أجور ورواتب العمال وارتفاع المواد الأولية بشكل مفاجئ إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج والتي تعكس ارتفاعاً مستمراً في أسعار السلع والخدمات المنتجة.<sup>3</sup>

ج. **التضخم المستورد**: يظهر هذا النوع من التضخم في البلدان الصغيرة والنامية، والتي تستورد معظم السلع والخدمات من الخارج فنتيجة لارتفاع الأسعار في الدول المصنعة ترتفع هذه الأسعار في الدول المستوردة.<sup>4</sup>

### 4. معيار طبيعة القطاعات الاقتصادية:

تتعدد الاتجاهات التضخمية وفقاً لهذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية، وينقسم التضخم حسب هذا المعيار إلى عدة أنواع وهي كالتالي:

أ. **التضخم في أسواق السلع**: ويحل الاقتصادي كينز أنواع التضخم المتفشية في أسواق السلع إلى

نوعين:<sup>5</sup>

<sup>1</sup>- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 60.

<sup>2</sup>- غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 66.

<sup>3</sup>- جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص 129.

<sup>4</sup>- خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 260.

<sup>5</sup>- غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 60.

- **التضخم السلعي:** هو تضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.
- **التضخم الرأسمالي:** هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة انتاجها، فتتحقق أرباح كثيرة في قطاعي الاستثمار والاستهلاك.
- **ب. التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:** في هذا السوق يفرق كينز بين نوعين من التضخم هما:<sup>1</sup>
- **التضخم الربحي:** يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تتحقق أرباح في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.
- **التضخم الدخلي:** يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور الكفاية للعمال.

### الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في التضخم

ويمكن اعتبار أهم العوامل التي تتدخل في تحديد التضخم في أي اقتصاد:

#### أولاً: عرض النقود:

تعددت آراء المدارس الاقتصادية في توضيح العلاقة بين عرض النقد والتضخم حيث يرجع الاقتصاديون الكلاسيك أن التضخم هو أساس ظاهرة نقدية خالصة، تتمثل في ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود، مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار نظراً لثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود، في حين يرى كينز أن وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية مما يولد الفجوة التضخمية. أما مدرسة شيكاغو وعلى رأسها فريدمان فترى أن التضخم ظاهرة نقدية بحثه سببها هو نمو النقود بكمية أكبر من نمو الإنتاج.<sup>2</sup>

#### ثانياً: عجز الموازنة:

ارتبط الاستقرار النقدي بأداء الموازنة العامة للدولة، وهناك علاقة طويلة المدى تربط التضخم بعجز الموازنة، في ارتفاع حجم العجز يؤدي إلى زيادة الاستدانة من الجهاز المصرفي وزيادة طرح الأوراق المالية أو الاستدانة من الخارج، وإذا لم توظف هذه الموارد في الإنتاج الحقيقي فمن المؤكد أن ارتفاع العجز يقود إلى تنامي الكتلة النقدية وارتفاع الضغوطات التضخمية.

<sup>1</sup> - فؤاد هاشم، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969، ص 165.

<sup>2</sup> - سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع تطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة إقتصاد مالي، جامعة باتنة، الجزائر، 2016-2017، ص 64.

ولتوضيح العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم نأخذ الآلية التالية: لو بدأنا بوضع التوازن وحدثت صدمة نقدية فإن هذا يؤدي إلى زيادة الأسعار، وارتفاع معدلات التضخم سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، ولكن بدون زيادة مماثلة في الإيرادات فإن ذلك يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة يتم تمويله من خلال خلق النقود، مما يؤدي إلى زيادة أكبر في الأسعار وهكذا<sup>1</sup>.

ووفقاً لآراء النقديين فإن العجز المالي وعرض النقود يشكلان السبب الرئيسي للتضخم، وأن الدولة تلجأ إلى زيادة عرض النقود كلما كانت هناك ضغوط على أسعار الفائدة بسبب زيادة عجز الموازنة، وأن الزيادة في عرض النقود تحدث لأن السلطات المالية والنقدية تمارس سياستها النقدية من خلال التحكم بأسعار الفائدة وليس من خلال التحكم في الكمية المعروضة من النقود، ولذلك فإن ارتفاع مستويات العجز يسبب ارتفاعاً في معدلات التضخم من خلال زيادة الكمية المعروضة من النقود.

### ثالثاً: سعر الفائدة:

ثمة اتجاه يرى وجود أثر موجب لسعر الفائدة على حجم الادخار، وسالب على الائتمان، بحيث إذا ارتفع سعر الفائدة زاد حجم الادخار وانخفض حجم الائتمان، وبالتالي يتقلص حجم المعروض النقدي في الاقتصاد وينخفض معدل التضخم بارتفاع سعر الفائدة والعكس بالعكس، حيث يؤدي انخفاض سعر الفائدة لتشجيع الافتراض مما يؤدي لتوسع في الكتلة النقدية إلى المتداولة وإذا لم يقابل هذا التوسع النقدي توسعاً في الإنتاج يرتفع معدل التضخم. وبناءً عليه تسعى السلطات النقدية إلى التأثير على كمية النقود باستخدام سعر الفائدة، حيث تلجأ إلى رفع هذا السعر عندما ترغب في الحد من التضخم، كما أن فشلها في توجيه الائتمان يؤدي إلى معدل تضخم مرتفع وهو ما يدل على وجود أثر سالب لسعر الفائدة على التضخم.

ويرى الاتجاه المعاكس أنه كلما زاد حجم الودائع زاد بالضرورة حجم الائتمان والأكثر منطقية أنه كلما زاد سعر الفائدة زاد غالباً حجم الودائع، وبالتالي غالباً ما سيزداد حجم الائتمان، ومنه عرض النقود وبالتالي زيادة معدل التضخم، كما أن ارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفاع تكلفة رأس المال وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى انتقال محنى العرض الكلي للييسار وارتفاع معدل التضخم وعليه وفقاً لهذا الاتجاه هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة والتضخم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - أحمد حسن الهيتي وآخرون، أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الإقتصاد الأردني والتركي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية

والإدارية، المجلد 2، العدد 3، العراق، 2010، ص 9-10.

<sup>2</sup> - سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 65-66.

**رابعاً: سعر الصرف**

يمكن لمعدل سعر الصرف أن يؤثر بطريقة مباشرة على التضخم، فانخفاض قيمة العملة الوطنية يمكن أن تؤدي لرفع معدل التضخم، لأن السلع المستوردة تصبح أكثر غلاء، مما قد يؤدي لزيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي حدوث تضخم الطلب في حالة عدم مرونة العرض الكلي المحلي وإذا كانت السلع المستوردة مستخدمة في الإنتاج المحلي فإن انخفاض سعر الصرف يؤدي لارتفاع تكاليف الإنتاج مما يرفع تضخم التكاليف.

**خامساً: سعر النفط**

يكون تأثير سعر النفط إيجابياً على التضخم، ففي الدول التي يمثل فيها أهمها المدخلات في العملية الإنتاجية للسلع والخدمات، ينعكس التغيير في سعر النفط على تكلفة الإنتاج ومن ثم الأسعار، وبالتالي فإن ارتفاع أسعاره يؤدي لزيادة التكاليف الإنتاجية وارتفاع الأسعار، أما في الدول التي يمثل فيها أهم الصادرات فإن ارتفاع أسعاره يؤدي لزيادة الموارد النقدية في الاقتصاد ومنه زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار في ظل عدم مرونة العرض الكلي، وإذا كانت الدولة تتخصص في تصدير النفط، فإن انخفاض أسعاره قد تؤدي إلى عجز موازني والذي يمثل أهم محددات التضخم هاتان الفرضيتان تؤديان نظرية دفع التكلفة وجذب الطلب.<sup>1</sup>

**المبحث الثالث: أسباب التضخم، آثاره وأساليب معالجته**

إن محاولة ضبط أهم الأسباب المؤدية لظهور ظاهرة التضخم يعتبر أولوية جوهرية لرسم السياسات، واستخدام توليفة من الأساليب لاحتواء هذه الظاهرة والحد من تفاقمها، وتحقيق الاستقرار المنشود للدول مهما اختلفت درجة تطورها ومهما تباينت أنظمتها الاقتصادية.

وعليه سوف نعالج في هذا المبحث أسباب التضخم وآثاره وأساليب معالجته.

**المطلب الأول: أسباب التضخم:**

لقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعدة عوامل متعددة يمكن إجمالها فيما يلي:

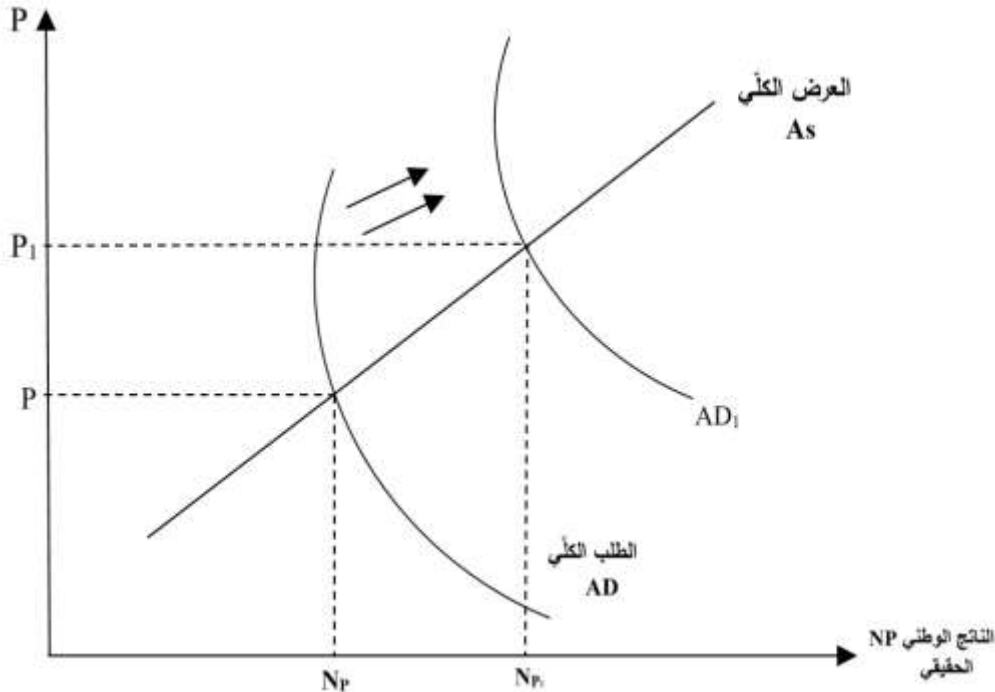
<sup>1</sup> - سمية بلفاسمي، مرجع نفسه، ص 67.

### 1. التضخم الناشئ عن الطلب الكلي:

طبقاً لنظرية جذب الطلب يحدث التضخم عندما يزيد الطلب الكلي بسرعة أكبر من العرض الكلي، فزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات (لحدوث فائض نقدي أكبر من العرض)، سيؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار، ومن ثم زيادة معدلات الأجور وبالتالي زيادة الاستهلاك، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب مرة أخرى، وبالتالي زيادة جديدة في الأسعار... وهكذا (حلقة حلزونية)<sup>1</sup>.

يمكن توضيح آلية حدوث التضخم بفعل الطلب باستخدام الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (04): التضخم بدافع الطلب



المصدر: فتيحة مزارشي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

من خلال الشكل يلاحظ أن ارتفاع الطلب الكلي من  $(AD)$  إلى  $(AD_1)$  يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج الكلي من  $(NP)$  إلى  $(NP_1)$ ، وفي نفس الوقت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من  $(P)$  إلى  $(P_1)$ ، لأن الوحدات الإنتاجية تقترب من مستوى الاستخدام الكامل لطاقتها ومواردها فلا نستطيع زيادة الكميات المنتجة وبالتالي ينعكس الطلب المتزايد على السلع المعروضة على شكل ارتفاع في الأسعار.

<sup>1</sup> - فتيحة مزارشي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

ومن بين العوامل الدافعة لهذا الارتفاع نذكر منها:<sup>1</sup>

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري؛
- التوسع في فتح الاعتماد من قبل المصارف؛
- العجز في الميدانية؛
- تمويل العمليات الحربية؛
- الارتفاع في معدلات الأجور.

## 2. التضخم الناشئ عن زيادة تكاليف الإنتاج:

سبب بروز التضخم في هذه الحالة هو ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة إلى دفع الأجور أو كنتيجة إلى دفع الأرباح.

فقد يلجأ المنتجون إلى اتباع سياسة تهدف إلى تحقيق معدلات عالية من الأرباح خاصة عند وجود سلطة احتكارية في سوق السلع، بينما يلجأ العمال من خلال النقابات العمالية إلى المطالبة والضغط على أرباب العمل لزيادة الأجور، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج.<sup>2</sup>

وتجدر الإشارة إلى وجود أسباب وعوامل أخرى ندرجها فيما يلي:<sup>3</sup>

- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج؛
- ارتفاع أسعار الواردات؛
- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل؛
- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي؛
- النقص في العناصر الإنتاجية؛
- النقص في رأس المال العيني.

## 3- التضخم الهيكلي:

هو التضخم الذي يرتبط بطريقة الإنتاج الرأسمالي والقوانين التي تنظم النشاط الاقتصادي داخل النظام الرأسمالي، ويتمثل الهيكل الاقتصادي في مجموعة من العلاقات والنسب الثابتة الممتدة من خلال الزمان

<sup>1</sup> - غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 94-96.

<sup>2</sup> - محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيسوي، الإقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار الميرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 156.

<sup>3</sup> - غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 116.

والمكان بين القطاعات والمناطق والتيارات الاقتصادية المرتبطة بالعملية الإنتاجية وتوزيع الموارد المادية داخل المجتمع. فالضغوط التضخمية تنعكس آثارها على الطلب، النفقة، الإنتاج وتنعكس أيضا على سلوك العناصر الهيكلية للاقتصاد مثل: السكان، شكل المشروعات أو هيكل الأسواق وإما في جمود العلاقات بين تلك العناصر.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

تؤدي ظاهرة التضخم الى العديد من النتائج والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد، وبشكل عام يمكن التعرض لأهم هذه الآثار فيما يلي:

#### - الأثر على عدالة توزيع الدخل:

يؤدي التضخم إلى تعميق التفاوت في توزيع الدخل، بحيث يؤثر على أصحاب الدخل الثابتة من موظفين ومتقاعدين وغيرهم بشكل كبير من جراء الانخفاض في القدرة الشرائية لدخولهم، في حين يستفيد أصحاب الدخل المتميزة من المنتجين وأصحاب الأعمال الذين ارتفعت أسعار منتجاتهم من تدني القدرة الشرائية لأصحاب الدخل الثابتة، بحيث تمكنهم من رفع تمويلاتهم الذاتية ومن الحصول على القروض المختلفة.<sup>2</sup>

#### - أثر التضخم على فقدان النقود وظيفتها كمخزن للقيمة:

تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، ويترتب عليه إضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية، وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة، والذي يؤدي إلى ميل الأفراد للاستهلاك مقابل ضعف حاجز الادخار لديهم، كما يتجهون إلى تحويل ما تبقى لديهم من أرصدة نقدية إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قيمة مستقرة أو استخدامها لاقتناء سلع معمرة أو المضاربة في شراء الأراضي أو العقارات.

#### - أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يترتب على التضخم اختلال ميزان المدفوعات، وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات، فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي، وبالتالي المداخيل النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا، وإنما على السلع المستوردة أيضا، وهذا ما يؤدي الى امتصاص جزء من موارد الدولة من النقد الأجنبي. أما إذا كان الاستيراد مقيدا فيقل ما يمكن تسريه من فائض القوة الشرائية إلى

<sup>1</sup>- سوزي علي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 134-135.

<sup>2</sup>- خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 261.

الخارج، فيرتد ذلك على السوق المحلية بزيادة الطلب على السلع المحلية، لاسيما تلك البديلة للواردات، فيشتد إرتفاع الأسعار.<sup>1</sup>

- أثر التضخم على أسعار الفائدة:

تتخذ بعض الإجراءات لأجل تشجيع المقرضون والمتضررون من التضخم على تقديم أموالهم إلى المؤسسات المالية، من بينها آلية تحديد سعر الفائدة باعتبار معدل التضخم المتوقع وذلك من خلال إضافة مما يعرف بعلاوة التضخم إلى سعر الفائدة بهدف تعويض الخسارة، ومن هنا يجب التمييز بين سعر الفائدة الإسمي وسعر الفائدة الحقيقي، ويمكن أن يحسب هذا الأخير حسب معادلة فيشير كما يلي:<sup>2</sup>

حيث أن:

$$r = I - F$$

$R$ : معدل الفائدة الحقيقي.

$I$ : تمثل معدل الفائدة الكلي.

$F$ : تمثل معدل التضخم.

### المطلب الثالث: أساليب معالجة التضخم

إن خطورة التضخم في الاقتصاد يجعل هدف القضاء عليه أو على الأقل احتوائه والحد من تفاقمه على قمة أهداف السياسات الاقتصادية، وعادة ما تلجأ الحكومات إلى استخدام عددا من السياسات النقدية والمالية الهادفة إلى الحد من الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار في الأسعار.

#### الفرع الأول: السياسة النقدية في معالجة التضخم.

تعرف السياسة النقدية بأنها "تلك البرامج أو الإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية بهدف التأثير والرقابة على النقود وتنظيم السيولة بشكل يسمح لها الوصول إلى أهدافها الاقتصادية"، وفي معظم البلدان يقوم بهذه الإجراءات البنك المركزي.

<sup>1</sup> - محمد عزت غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 321.

<sup>2</sup> - سعيد هنتاه، مرجع سبق ذكره، ص 46.

وبشكل عام تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في كمية النقود لخلق التوسع والانكماش في حجم القدرة الشرائية للمجتمع، والهدف من زيادتها هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، والعكس يؤدي إلى تخفيضها والحد من التوسع والإنتاج.

وللوصول إلى الأهداف السابقة الذكر وتطبيق السياسة النقدية بفعالية يجب استعمال مجموعة من الأدوات والوسائل منها: وسائل كمية مباشرة وأخرى غير مباشرة نوعية، وتتمثل في:<sup>1</sup>

أ. الأدوات الكمية (المباشرة): وتتمثل الأدوات الكمية للسياسة النقدية فيما يلي:

- **سياسة إعادة الخصم**: يعرف سعر إعادة الخصم بأنه "التمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم قروض أو إعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك التجارية وتحويلها إلى نقود قانونية، ويراعي البنك المركزي في تحديد هذا السعر أهداف السياسة النقدية المراد تحقيقها، فإذا أراد البنك المركزي التقليل من كمية الائتمان ومكافحة التوسع في الإنفاق النقدي للتخفيض من التضخم يرفع معدل إعادة الخصم مما يؤثر سلباً على قدرة المصارف على منح الائتمان.

- **عمليات السوق المفتوحة**: ويقصد بها قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة والتأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. وتتوقف فعالية هذه السياسة على مدى تأثير البنك في الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي التأثير في حجم وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، حيث في حالة التضخم الحاصل نتيجة زيادة الطلب يقوم ببيع الأوراق المالية والتجارية التي بحوزته، وذلك بهدف تخفيض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وإنقاص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد.

- **سياسة الاحتياطي الإجباري**: تعبر نسبة الاحتياطي القانوني عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو بالنقصان بحسب الظروف الاقتصادية السائدة حيث تلجأ البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية، من خلال رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع فتظهر البنوك التجارية إلى تخفيض الفائض في الأرصدة النقدية لتغطية الزيادة في الاحتياطي النقدي والتي تؤدي إلى تقييد عمليات منح الائتمان.

<sup>1</sup> - عبد القادر متولي، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الفكر، الأردن، 2010، ص 227-228.

ب. الأدوات التوعوية (غير مباشرة): وتتمثل أدوات السياسة النقدية الكمية فيما يلي:

- أسلوب الإقناع الأدبي: تتمثل طريقة الإقناع الأدبي بتوجيه اقتراحات ونداءات وتحذيرات إلى البنوك التجارية لأجل التقييد بالسياسة التي يرسمها البنك المركزي، والمتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطياتها وودائعها النقدية وتخفيض أسعار الفائدة في أوقات الكساد ورفعها في أوقات التضخم، يتميز هذا الأسلوب بأنه ذو طابع تفاهمي وتشاوري لا يتسم بالإجبارية في التطبيق وقد تزداد فاعلية هذه السياسة في محاربة التضخم والكساد إذا اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من الإلزامية.<sup>1</sup>
- أسلوب التعليمات والأوامر المباشرة: يتميز هذا الأسلوب بالجبرية في التطبيق من قبل البنوك التجارية وأن عدم التزامها بهذه التعليمات تعرضها لعقوبات معنية، لذلك تعتبر هذه السياسة أكثر فاعلية ونجاعة، وفي هذا الإطار يعطي القانون البنك المركزي الحق في إجبار البنوك والمؤسسات المالية على تحديد مقدار القروض أو استخدام جزء من احتياطياتها وأصولها في الشراء السندات الحكومية أو إقراضها للمشاريع الاستثمارية الطويلة الأجل.

- الحد الأقصى لسعر الفائدة: عادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من مقدرة البنوك التجارية منح الائتمان، والتحكم في حجم السيولة في الاقتصاد، وهنا يفرض البنك المركزي فيحد أقصى للفائدة الممنوحة للودائع لا يجوز تجاوزها فيرتفع ذلك الحد في أوقات الكساد وينخفض في أوقات التضخم طبقاً لضغوط التضخم الكلية.<sup>2</sup>

#### الفرع الثاني: السياسة المالية في معالجة التضخم:

تعني السياسة المالية استخدام بنود الميزانية من ضرائب وفروض ونفقات عامة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، وعلى رأسها التوازن والاستقرار الداخلي للاقتصاد الوطني.<sup>3</sup>

وتركز السياسة المالية في تحليلها للتضخم على فرضية أن ارتفاع الأسعار راجع إلى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، وبالتالي فهي تعمل على تخفيض هذا الطلب باستخدام مجموعة من الأدوات والوسائل تتمثل في:

- الرقابة على الضريبة: إن قيام السلطات الحكومية برفع معدلات الضريبة على المداخيل يؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستهلاكي للأفراد، وعليه يحدث انخفاض الطلب الكلي ما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض، والذي قد

<sup>1</sup> - غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 153.

<sup>2</sup> - حربي محمد موسى عريفات، مبادئ الاقتصاد - التحليل الكلي -، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 164-165.

<sup>3</sup> - غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 159.

ينجم أيضا عن رفع معدلات الضريبة الخاصة بأصحاب المداخل الكبيرة، إذ تعبر الضريبة أداة فعالة للتقليل من التضخم من جهة ومن جهة ثانية يمكن تحويل محصولتها لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **الرقابة على الدين العام (القروض العامة):** تعد من أكثر أدوات السياسة المالية فعالة في علاج التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية، وتقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام. وتعتمد الحكومة في ذلك على عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتساب فيها من قبل الجمهور، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من الكتلة النقدية المتداولة بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي الذي يفوق العرض الحقيقي لمقدرة جهاز الإنتاج المحلي.

- **الرقابة على الإنفاق العام:** تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة.

يتم استخدام سياسة الإنفاق العام كأحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، ويؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دورا بارزا في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في البلدان المتقدمة، وذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية وضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، أما البلدان النامية فتلجأ إلى خفض حجم الإنفاق الاستهلاكي بهدف علاج الضغوط التضخمية عن طريق خفض الطلب الكلي على السلع والخدمات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - حربي محمد موسى عريفات، مرجع سبق ذكره، ص 167.

## خلاصة الفصل:

يعتبر الوقوف على الإطار النظري لظاهرة التضخم من الأمور الضرورية نظرا لأهميته الكبيرة في اقتصاديات الدول، ووجوب معرفة الأثر السلبي الذي يتركه التضخم عليها، حيث تختلف درجة تأثير التضخم في الاقتصاد الوطني باختلاف العوامل والاسباب المنشئة له.

لهذا جاء هذا الفصل كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بهذه المشكلة، فقد تعددت التعاريف التي تناولت ظاهرة التضخم لتشير في مجملها إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية الناتجة اما عن الاصدار النقدي بكمية كبيرة أو بسبب زيادة التكاليف أو الطلب عليها، كما تنوعت أنواع التضخم باختلاف النظريات الاقتصادية المفسرة له.

ونظرا للآثار الجسيمة التي تسببها هذه الظاهرة، تسعى مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية الى إتباع سياسات نقدية كانت أم مالية بغرض التحكم والحد من هذه الظاهرة.

**تمهيد:**

إن تشابك العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي، ولعل من أهم المشكلات التي تبرز في التبادل الدولي خاصة بعد إتجاه العديد من دول العالم إلى تعويم عملاتها هي مشكلة العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، وهو ما أدى إلى نشوء أسواق الصرف الأجنبية حيث تباع وتشتري العملات، والتي توفر للمتعاملين إمكانية الحصول على عملات مختلفة وبأسعار مختلفة لإتمام معاملاتهم الاقتصادية.

وتتبع أهمية سعر الصرف باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية، وتبرز الحاجة إليه من حاجة الاقتصاد الوطني لأي بلد إلى العملات الأجنبية، باعتبارها مصدرا للاحتياجات الدولية، وكذا إستعمالها في تمويل الواردات وسداد الالتزامات تجاه العالم الخارجي.

وسيتيم من خلال هذا الفصل تناول الجانب النظري لسعر الصرف، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

**المبحث الأول:** مدخل إلى سوق الصرف الأجنبي.

**المبحث الثاني:** الإطار المفاهيمي لسعر الصرف.

**المبحث الثالث:** محددات سعر الصرف.

## المبحث الأول: مدخل إلى سوق الصرف الأجنبي

يحتاج المتعاملون الاقتصاديون إلى عملات أجنبية قصد تسوية معاملاتهم الإقتصادية المختلفة، ولذلك فهم بحاجة إلى مراكز نقدية قادرة على توفير هذه الخدمة، ويوفر سوق الصرف لهؤلاء المتعاملين وغيرهم ممن يطلبون هذه العملات الأجنبية هذه الخدمة في أي وقت ومن أي مكان.

### المطلب الأول: ماهية سوق الصرف الأجنبي.

لتحديد سعر الصرف المعادل لكل عملة ولتبادل العملات فيما بينهما لا بد من وجود مكان يضمن سيرورة هذه المعاملات وهو ما يطلق عليه اسم سوق الصرف.

### 1. تعريف سوق الصرف الأجنبي.

يعرف سوق الصرف على أنه: "السوق الذي تتم فيه عمليات تبادل العملات الأجنبية مقابل العملات المحلية<sup>1</sup>، وفيه يتم تكوين سعر المبادلة بين هاتين العمليتين أي تحديد سعر الصرف".

كما يعرف سوق الصرف بأنه: "الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات وبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي".<sup>2</sup>

ويعتبر أيضا سوق لا مركزي، أي ليس له مكان معين تتم فيه عمليات الشراء والبيع بل ترتبط هذه العمليات بين المستثمرين من خلال أجهزة الإتصال الحديثة كالكمبيوتر أو الهاتف أو الفاكس وغيرها...، ما يعني أنك تستطيع التداول بغض النظر عن موقعك الجغرافي.<sup>3</sup>

### ومن خصائصه:

- توفر المعلومات المتخصصة والضرورية فيما بين المتعاملين وجودتها؛
- يتم التعامل في سوق الصرف بواسطة أدوات الإتصال الحديثة؛
- أسواق الصرف تعمل يوميا على مدار الساعة؛

<sup>1</sup> - Jean Marc Siroen, Finance Internationales, Armont Colin, paris, 1993, p78.

<sup>2</sup> - دومينيك سلفادور، نظرية سلسلة شوم-نظريات ومساائل الإقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 146.

<sup>3</sup> - موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان- كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، سنة 2009-2010-ص 14-15.

- يتميز سوق الصرف الأجنبي بالحساسية المفرطة للظروف الإقتصادية والسياسية، مما يرفع درجة مخاطر الإستثمار فيه.

#### ❖ المتدخلون الأساسيون في سوق الصرف:

يتدخل في سوق الصرف مجموعة من الأعوان من أجل بيع أو شراء العملات الأجنبية، وهؤلاء المتعاملين هم:

1. البنوك المركزية: تتدخل البنوك المركزية على وجه غير منتظم في أسواق الصرف الأجنبي، وبتدخلها هذا

يفترض بها ملئ الوظائف التالية:<sup>1</sup>

- تنفيذ أوامر لزيائنها؛

- ضبط السوق وتأمين مراقبته؛

- ضبط تطور أسعار العملات.

2. البنوك التجارية: مع ازدياد النشاط الإقتصادي إزداد الطلب على الائتمان، فتحوّلت البنوك التجارية لتلعب

دور الوسيط بين المودع والمستثمر، بالإضافة إلى ذلك تقوم البنوك التجارية بتحصيل مستحقات عملائها من مصادرها المختلفة، كما تقوم أيضا بإستبدال العملات الأجنبية بعملة محلية وبالعكس.<sup>2</sup>

3. سمسرة الصرف: يعتبر سمسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات

الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الإتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة المشتريّة لهذه العملات.<sup>3</sup>

4. المؤسسات المالية غير المصرفية: تشمل هذه المؤسسات على الفروع المالية للمجموعات الصناعية

والتجارية، وتستخدم سوق الصرف من أجل تمويل عملياتها في الخارج، وفي غالبية الحالات لا تتدخل الشركات الصناعية والتجارية بشكل مباشر في سوق الصرف، بل تلجأ إلى المصارف التجارية وبيوت

السمسرة.<sup>4</sup>

#### المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف الأجنبي:

<sup>1</sup> - السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، ط1، دار الفكر، عمان، 2010، ص 268.

<sup>2</sup> - بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، ط1، دار المنهل اللبّاني، بيروت، 2009، ص 100.

<sup>3</sup> - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 109.

<sup>4</sup> - السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 269.

ينقسم سوق الصرف الأجنبي إلى سوق صرف عاجل (آني) وسوق صرف آجل، وفيهما يتحدد سعر الصرف بنوعية (الجاري والآجل).

### 1. سوق الصرف العاجل:

هو السوق الذي تتم فيه مبادلة العملات فيما بينها بسعر يتحدد عند التعاقد والتسليم فوراً أو على الأكثر بعد يومين، ويطلق على سعر الصرف المتعامل به بسعر الصرف العاجل.<sup>1</sup>

### 2. سوق الصرف الآجل:

هو عبارة عن سوق لبيع وشراء العملات الأجنبية على أن يتم التسليم في موعد لاحق في المستقبل، ويتم الدفع على أساس معدل الصرف يتحدد في الحاضر، واستحقاق العقود الآجلة يتم عادة لفترات تكون نمطية شهر، ثلاثة أشهر، ستة أشهر أو سنة.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: وظائف سوق الصرف الأجنبي:

يقوم سوق الصرف الأجنبي بالوظائف الآتية:

#### 1. تسوية المدفوعات الدولية:

إن أهم وظيفة لسوق الصرف الأجنبي هي أنه يسمح بنقل القوة الشرائية من دولة لأخرى وتسهيل تسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن المعاملات التجارية، وذلك من خلال إستخدام الحوالات المصرفية والكمبيالات وغيرها، كما أن الدولة تقيم مقاصة بين مختلف العملات التي تقوم بها وليس كل عملة على حدى.

#### 2. تحديد أسعار الصرف للعملات المختلفة:

يتم تحديد أسعار العملات الأجنبية من خلال تلاقي قوى العرض والطلب وتكوين نقطة التوازن.

#### 3. الصرف والائتمان:

وذلك عن طريق قيام أحد البنوك بمنح قروض للمصدر والمستورد إلى أن تتم عملية البيع والشراء (يقوم بتوفير وسيلة للائتمان في العلاقات الإقتصادية الدولية).

#### 4. عمليات الموازنة:

إن سعر الصرف بين أي عمليتين إنما يبقى واحد في مختلف المراكز النقدية بواسطة عمليات التحكيم ويتم شراء العملة في المركز النقدي الذي يكون فيه سعرها منخفض وذلك بقصد إعادة البيع فوراً في السوق النقدي، حيث سعر هذه العملة أكثر ارتفاعاً وذلك بهدف تحقيق ربح.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمود يونس محمد، على عبد الوهاب نجا، إقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 246.

<sup>2</sup> - بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، مؤسسة مجد الجامعة للنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 171.

**5. التغطية وتجنب المخاطر:**

هي تلك العمليات التي تتم بقصد تجنب مخاطر الصرف الأجنبي أي الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، دون أن تتضمن هذه العملية تسليم صرف أجنبي أو دفع ثمن العملة المحلية في الحال، وإنما ومجرد اتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال ومقابل ذلك يتقاضى البنك فائدة معينة.

**المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف.**

يحمل سعر الصرف أهمية كبيرة في الإقتصاد فقد شكل ولا يزال يشكل محور اهتمامات المختصين من خلال تأثيره على المتغيرات الإقتصادية الكلية، فضلا عن كونه همزة وصل بين جميع أنحاء العالم باعتباره أداة ربط بين جميع الإقتصاديات.

وسنتناول في هذا المبحث مختلف المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف مع ذكر تسلسلي لأهمية سعر الصرف وكذلك صيغه وأنواعه وأيضا أنظمته.

**المطلب الأول: ماهية سعر الصرف.**

إن أهم المشكلات التي تواجه العمليات الإقتصادية التي تربط بين الدول المختلفة هي مشكلة العلاقة بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية الأخرى فكل عملية تبادل للسلع والخدمات والموجودات المالية لا بد أن يسبقها أو يرافقها أو يلحقها تبادل عملات الدول الداخلية في هذه المعاملات، وهنا ينشأ ما يسمى بسعر الصرف.

**الفرع الأول: تعريف سعر الصرف**

لقد وردت العديد من التعاريف لسعر الصرف في كتابات الباحثين والمهتمين بالموضوع، غير أنها جد مقاربة وتجتمع في مفهوم واحد، نذكر منها:

- يعبر سعر الصرف عن "عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية."<sup>2</sup>
- ويعرفه شمعون على أنه "النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية."<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية، ط1، دار ضفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 37-39.

<sup>2</sup>-phillipr Avoyo et autre·Finance Appliquée· Du nord· Paris,1993,p53.

<sup>3</sup>.شمعون شمعون ، البورصة - بورصة الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 139.

- كما يمكن تعريفه على أنه: "سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبرا بوحدات من العملة الوطنية".<sup>1</sup>  
من خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف سعر الصرف لأية عملة على أنه: "قيمة الوحدة من هذه العملة (الوطنية) مقومة بوحدات من العملة الأجنبية".

#### ❖ طرق تسعير العملات: يوجد طريقتان لتسعير العملات الأجنبية هما:<sup>2</sup>

- **التسعير المباشر (المؤكد):** هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا العظمى.
- **التسعير غير المباشر (غير المؤكد):** هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية حيث أن معظم دول العالم تستعمل هذه الطريقة بما في ذلك الجزائر، حيث يقاس الدولار الأمريكي بعدد وحدات من الدينار الجزائري كمايلي: 1 دولار أمريكي=116,3099 دينار جزائري.

#### الفرع الثاني: أهمية سعر الصرف:

تتبع أهمية سعر الصرف باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية، وتبرز الحاجة إليه من حاجة الإقتصاد الوطني لأي بلد إلى العملات الأجنبية، بإعتبارها مصدر للاحتياجات الدولية وكذا استعمالها في تمويل الواردات وسداد الالتزامات إتجاه العالم الخارجي.

- يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الإقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد سواء كان ذلك نشاط تجاري أو استثماري.
- يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسة النقدية حيث يمكن أن يستخدم كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر واستخدام سعر صرف النقد إتجاه العملات الأخرى قد يكون عاملا لتخفيض التضخم وهذا ما يتلائم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.
- كون أن سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات بالنهاية.
- يؤدي إرتفاع سعر صرف العملة الوطنية إلى إرتفاع قيمة السلع المنتجة محليا والموجهة للتصدير وانخفاض أسعار الواردات ويحدث العكس عند إنخفاض قيمة العملة الوطنية حيث تزداد تنافسية السلع المنتجة محليا وترتفع أسعار السلع المستوردة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- توفيق عبد الرحيم، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 63.

<sup>2</sup>- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص196.

<sup>3</sup>- خالد أحمد فرحان المشهداني، التمويل الدولي، ط2، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 103-104.

المطلب الثاني: صيغ سعر الصرف وأنواعه.

الفرع الأول: صيغ سعر الصرف

إن سعر الصرف يأخذ عدة صيغ لعل أهمها:

### 1. سعر الصرف الإسمي:

يعرف سعر الصرف الإسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية.<sup>1</sup> كما أن سعر الصرف الإسمي هو سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات لهاتين العملتين ما بين البلدين.<sup>2</sup>

ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما.<sup>3</sup>

ويمكننا التمييز بين نوعين أحدهما:

- سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، والآخر سعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

وهذا ما يظهر إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة وفي نفس البلد.

### 2. سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ويعكس القوة التنافسية للأسعار المحلية مقابل الأسعار الأجنبية، وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفقا للمعادلة التالية:<sup>4</sup>

$$TCR = \frac{TCN / P_{loc}}{1 \$ / p_{etr}} = \frac{TCN \times P_{etr}}{P_{loc}}$$

<sup>1</sup> - العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، مجلة جسر التنمية، العدد 23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 02.

<sup>2</sup> - Larbi Dohni, CaroL Hainant, **Les Taux de Change**, de Boeck, Bruxelles, 2004, p16.

<sup>3</sup> - لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط1، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص 120.

<sup>4</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 103-104.

حيث أن:

$TCR$ : سعر الصرف الحقيقي.

$TCN$ : سعر الصرف الإسمي.

$P_{etr}$ : مؤشر الأسعار الأجنبية.

$P_{loc}$ : مؤشر الأسعار المحلية.

### 3. سعر الصرف الفعلي:

يعرف سعر الصرف الفعلي بأنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمن في ذلك التعريفات الجمركية، الرسوم والإعانات المالية.<sup>1</sup> فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية.

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية.<sup>2</sup>

#### أ. سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية من أجل أن يكون هذا المؤشر ذات دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:<sup>3</sup>

$$TCRE = \sum_p \frac{x_o^p(e^n)_t / p_o(e^{pr})_0}{\left( \frac{p_o^n}{p_o^p} \right) / \left( \frac{p_t^p}{p_o^p} \right)} \times 100$$

<sup>1</sup> - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 76.

<sup>2</sup> - زاهر عبد الحليم خيضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في

الإقتصاد، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012، ص 21.

<sup>3</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

$$TCRE = \sum_p Z_p \left[ \frac{(e^{p_r}) E \left( \frac{p_t^p}{p_t^n} \right)}{(e^{p_n})_o \left( \frac{p_o^p}{p_o^r} \right)} \right] \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p IREr_{pr} \times 100 TCR$$

حيث:

$p_o^p, p_t^p$ : مؤشر أسعار الدولة p في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$p_o^r, p_t^r$ : مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$IREr_{pr}$ : مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي ويعكس سعر صرف عملة الشريك التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

#### 4. سعر الصرف التوازني:

هو سعر الصرف الذي يتسق مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن المستقيم لميزان المدفوعات عندما يكون الإقتصاد ينمو بمعدل طبيعي.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف

##### 1. سعر الصرف العاجل:

يعرف سعر الصرف العاجل بأنه مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية شرط أن تكون عملية دفع وتسليم العملتين فورية أو خلال مدة زمنية لا تتجاوز يومين من تاريخ الاتفاق.<sup>2</sup>

##### 2. سعر الصرف الآجل:

هو السعر الذي تتم على أساسه عقد صفقة لبيع أو شراء كمية محددة من عملة ما مقابل عملة أخرى بحيث يتم التسليم في تاريخ آجل محدد، ومدة التأجيل قد تكون في حدود شهر، ثلاثة أشهر، ستة أشهر، أو سنة على أقصى تقدير.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - لعلو موسى بوخاري، مرجع، سبق ذكره، ص 121.

<sup>2</sup> - Michel Jura, Techniques Financière International, Edition Dunod, Paris, 2003, p82

<sup>3</sup> - موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 06.

## المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف.

عقب انهيار نظام بريتن وودز عرف نظام النقدي الدولي عدة أنظمة للصرف يمكن تلخيصها فيما يلي:

## أولاً: أنظمة أسعار الصرف الثابتة.

هي أنظمة تكون فيها أسعار الصرف ثابتة، أو تتحرك داخل هامش ضيق، وعملية التبادل تتم بأسعار محددة مسبقاً من طرف السلطات النقدية التي تستند إلى معيار معين لتعريف سعر التعادل بالنسبة لعملة الخاصة. وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:<sup>1</sup>

أ. **عملة واحدة:** يتمثل في الربط أو التثبيت في تحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية مقابل إحدى العملات الارتكازية\* والتي تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار.

ب. **سلة من العملات:** يتم ربط سعر صرف العملة بسلة من العملات عادة ما تكون عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة.

ج. **ضمن هامش محددة:** وفيه يتم المحافظة على ثبات قيمة العملة بوجود هامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف، مع تحديد مجال التقلب المسموح به.<sup>2</sup>

## ثانياً: أنظمة أسعار الصرف المرنة (العائمة).

يتحدد هنا سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية نتيجة لتفاعلات قوى العرض والطلب من العملة الوطنية والأجنبية، فالطلب المحلي على العملة الأجنبية مشتق من الطلب المحلي على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية والعكس صحيح.<sup>3</sup>

ويعتبر تعويم أسعار الصرف إجراء تلجأ إليه السلطات النقدية في الفترات التي تتسم بعدم الاستقرار، لذا تلجأ السلطات النقدية والمالية للتدخل من أجل توجيه سياستها النقدية وبقالما تراه مناسباً تقادياً لحدوث أزمات داخل اقتصادها.<sup>4</sup> وعلى ضوء ذلك يمكن أن نميز بين:

<sup>1</sup> - بن عيني رحيمة، سياسة الصرف وتحديده-دراسة قياسية للدينار الجزائري-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-، الجزائر، 2013-2014، ص 52.

<sup>2</sup> - موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

<sup>3</sup> - موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 44.

<sup>4</sup> - عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 136.

### 1. نظام التعويم المدار (الموجه):

هو الذي يسمح بتقلب سعر الصرف وبقا طلب والعرض ولكن السلطة النقدية تتدخل لإدارة الصرف عند الحاجة لمنع التقلبات الشديدة ولتحفيز النمو ومن بين المؤشرات المستخدمة في توجيه سعر الصرف ميزان المدفوعات، مستوى الاحتياطيات الدولية وتطورات السوق الموازية.<sup>1</sup>

### 2. نظام التعويم الحر:

تتغير فيه أسعار الصرف بكل حرية وفقا لقوى السوق، ولا يوجد أي تدخل من قبل السلطات النقدية، لكنها تنشئ في الوقت نفسه ما يعرف بإسم أموال موازنة الصرف، وذلك بتخصيص أرصدة من الذهب والاحتياجات النقدية تسمح للسلطات النقدية بأن تتدخل في أسواق الصرف بائعة أو مشتريه لحماية قيمة عملتها الخارجية.<sup>2</sup>

### الجدول رقم (01): مزايا وعيوب نظام الصرف الثابت والمرن.

نظام الصرف الثابت	نظام الصرف المرن	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- يكون البنك المركزي مستعد التوفير النقد الأجنبي.</li> <li>- يتدخل البنك المركزي من حين لآخر في سوق النقد الاجنبي للإبقاء على سعر الصرف داخل الحدود المعلنة سلفا.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- لا يلتزم البنك المركزي بتوفير نقد أجنبي.</li> <li>- قد يتدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي لتسهيل العمليات أو في حالة التقلبات الكبيرة.</li> </ul>	الأسس
<ul style="list-style-type: none"> <li>- نظام الصرف الثابت يعطي نوع من الثقة في العملة الوطنية وقدر من الاستقرار الذي يجعل التجارة الخارجية تعيش انتعاشا كبير.</li> <li>- يضع نظام الصرف الثابت قيودا ومحددات على السياسة النقدية الداخلية.</li> <li>- إنخفاض تقلبات أسعار الصرف.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- النظام له قدرة على التكيف السريع مع الصدمات الداخلية والخارجية.</li> <li>- عدم حاجة البنوك المركزية للاحتفاظ باحتياجات كبيرة من العملة الأجنبية.</li> <li>- يعمل هذا النظام على تثبيط نشاط المضاربة.</li> <li>- يساهم في تعزيز إستقلالية السياسة النقدية.</li> </ul>	المزايا
<ul style="list-style-type: none"> <li>- يعمل هذا النظام على تقييد إستقلالية السلطة النقدية في أداء عملها.</li> <li>- يتطلب نظام الصرف الثابت حجم كاف من إحتياجات العملة الأجنبية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إن مسار سعر الصرف المستقبلي يكتنفه الغموض وبالتالي يؤدي إلى خلق مصاعب لعملية التخطيط والنشاط الإقتصادي.</li> <li>- فقدان الثقة في العملة المحلية</li> </ul>	العيوب

<sup>1</sup>- بن عيني رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص 57-58.

<sup>2</sup>- موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

<p>نتيجة التقلبات الكبيرة في سعر الصرف. - عدم استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى استفحال ظاهرة التضخم من خلال تدهور قيمة العملة.</p>	<p>- يحرم النظام من إتباع السياسة النقدية المناسبة لأوضاعها الإقتصادية الداخلية. - تسهيل الهجمات المضاربية. - الإبقاء على سعر صرفا ثابتا يتطلب من البنك المركزي الجاهزية باستمرار للتدخل.</p>	
--	---	--

المصدر: من إعداد الطالبة بتصرف.

### ثالثا: أنظمة الرقابة على الصرف:

إن جوهر الرقابة على الصرف هو توزيع الكمية المحددة التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على الطالبين عليها بما يتفق مع الأهداف السياسية والاقتصادية للدولة، وتعمل السلطات النقدية في ظل هذا النظام على ألا تترك سعر الصرف يتقيد بمسألة العرض والطلب عن طريق إحداث تكافؤ دائم بين إيراداتها ومدفوعاتها وذلك حتى يتسنى لها تحديد سعر صرف عملتها عند المستوى الذي تريده وتحدده إداريا.<sup>1</sup> وتلتزم السلطات النقدية بعدة أساليب للرقابة على الصرف أهمها:<sup>2</sup>

1. إلزام بيع العملات الأجنبية إلى السلطات النقدية، مثلا إرغام المصدر على تسليم العملة الأجنبية للبنك المركزي.

2. حظر تصدير العملات الأجنبية أو المعادن النفيسة أو الأشياء الثمينة كالألواح الفنية إلى الخارج.

3. فرض رقابة حازمة على المبادلات الخارجية ويتحقق ذلك عند قيام المصدر بتسليم ثمن ما يصدر إلى السلطات النقدية بالسعر الرسمي المقرر، وكذلك بشأن الاستيراد وعادة لا تمنح هذه الرخص إلا باستيراد السلع الضرورية وليس السلع الكمالية وتتمثل أهداف نظام الرقابة على الصرف فيما يلي:<sup>3</sup>

- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية.

- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية.

- دعم خطط التنمية الإقتصادية للدولة من خلال الدراسة التفصيلية للواردات التي تدعم خطط التنمية.

- تنمية الاحتياطي النقدي من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل.

- توجيه رؤوس الأموال الأجنبية نحو المجالات التي تتسجم فيها الاستثمارات الأجنبية مع متطلبات

السياسات الإقتصادية للدولة.

<sup>1</sup> - أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 392.

<sup>2</sup> - شمعون شمعون، مرجع سبق ذكره، ص 144.

<sup>3</sup> - شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط1، دار مسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 176.

- إستخدام نظام الرقابة على الصرف كإدارة للسيطرة على قطاعات كالتجارة الخارجية للدولة.
- تحديد الأولويات التي ستتبع في تخصيص إستخدام الصرف الأجنبي.
- تحديد من يحق له الحصول على العملة الأجنبية طبقاً للأولويات التي تضعها السلطات النقدية.
- تحديد كيفية تخصيص القدر المتاح من الصرف الأجنبي بين دول العالم المختلفة من خلال تفصيل الاستيراد أو الحد منه.

### المبحث الثالث: محددات سعر الصرف.

لقد تعددت النظريات المفسرة لسعر الصرف تبعاً لتعدد أنظمتها، دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق ومحدد لهذا التغير، وذلك للارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل الإقتصادية، والغير إقتصادية، إذ أن سعر الصرف ما هو إلا مؤشر يستجيب بقوة المؤثرات الإقتصادية الكلية وبدرجة أقل لغيرها، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا المبحث إلى وظائف سعر الصرف، النظريات المفسرة له والعوامل المؤثرة فيه.

### المطلب الأول: وظائف سعر الصرف.

لسعر الصرف عدة وظائف، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1. **وظيفة قياسية:** يعد سعر الصرف وسيلة ملائمة للمنتجين المحليين من أجل قياس ومقارنة الأسعار المحلية لمختلف السلع والخدمات مع أسعارها في السوق العالمية، وبالتالي يعد سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.<sup>1</sup>
2. **وظيفة تطويرية:** يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار من خلال الدور الذي يلعبه في تطوير وتشجيع صادرات دولة معينة تجاه دولة أخرى إضافة إلى إمكانية تعطيله لفروع صناعية معينة أو الاستغناء عنها وتعويضها بالاستيراد التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الإعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة.
3. **وظيفة توزيعية:** يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الإقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجد لاوي للنشر، عمان، 1999، ص 149.

<sup>2</sup> - محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 98.

## المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

لقد حاولت العديد من النظريات تفسير اختلافات أسعار الصرف بين الدول ومن أبرزها هذه النظريات ما يلي:

## أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية.

يعود أصل هذه النظرية إلى الإقتصاد السويدي «كوستاف كاستل» الذي قام بصياغتها عام 1921، وتتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي.<sup>1</sup> وعلى هذا الأساس فإن العلاقة بين عملتين تتحدد تبعاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين ومنه فإن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية في كلا الدولتين.<sup>2</sup>

وتقوم النظرية على مجموعة من الفرضيات التالية:<sup>3</sup>

- عدم وجود تكاليف النقل أو التعريفات أو أية قيود على حرية تدفق التجارة الدولية.
- عدم حدوث تغيرات هيكلية (الحروب مثلاً) في الدولة الشريكة.
- عدم حدوث تدفقات واسعة لرأس المال خلال فترات تغير سعر الصرف فيها.

وتعتمد نظرية القوة الشرائية على صيغتين هما:

## 1. الصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية:

تفيد هذه الصيغة أن معدل الصرف التوازني هو الذي يساوي بين القوة الشرائية لعلمتين مختلفتين، بمعنى أن معدل الصرف يتحدد بالكامل بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية.

فإذا اعترضنا أن  $E$  تشير إلى معدل الصرف،  $P$  تشير إلى مستوى الأسعار المحلية،  $P^*$  تشير إلى

مستوى الأسعار الأجنبية. فإن التعبير عن الصياغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية تأخذ الشكل التالي:<sup>4</sup>

$$E = \frac{P}{P^*}$$

<sup>1</sup> - شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 167.

<sup>2</sup> - Redriger Ponfusch, Exchange Rate and Inflation in the III Press, Lambridge, USA, 1994, p266.

<sup>3</sup> - محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص 102.

<sup>4</sup> - نشأة نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، ط1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006، ص 22.

## 2. الصيغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية:

إهتمت هذه الصيغة بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج معدل التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الإسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدان، أو بمعنى آخر يتحقق التوازن في سعر الصرف عندما يساوي معدل التغير في سعر الصرف مع التغير في النسبة بين لأسعار.

فالدولة التي تعاني من معدل تضخم عال سوف تفقد قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية وهو ما يؤدي إلى عجز ميزان مدفوعاتها، وبالتالي انخفاض في قيمة عملتها الخارجية، ويكون العكس بالنسبة للدولة التي يكون معدل التضخم بها منخفضا، وفي هذه الحالة يكون سعر الصرف التوازني الجديد مساوي للسعر القديم مصروب في معامل التضخم في كل من البلدين، ويعتبر هذا السعر بمثابة التعامل الجديد ما بين العملتين أي أن النقطة التي يتأرجح حولها دائما سعر الصرف، وذلك بالرغم من التقلبات المؤقتة وهذا ما يسميه كوستاف كاستل بتعادل القوة الشرائية.<sup>1</sup>

## - تقييم النظرية:

أثارت هذه النظرية في الواقع العديد من الانتقادات أهمها:<sup>2</sup>

- صعوبة تحديد أرقام قياسية تعبر عن القوة الشرائية تعبيرا دقيقا، باعتبارها تأخذ بعين الاعتبار منتجات لها علاقة لها بالتجارة الخارجية.

- صعوبة إختيار فترة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.

- تعمل هذه النظرية العوامل الأخرى المؤثرة على تحديد سعر الصرف مثل مستوى الدخل وسعر الفائدة وأثر المضاربة.

- تعمل النظرية أثر الرقابة على النقد الأجنبي وأثر المديونية الخارجية وأعباء الضرائب.

- هناك عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل تغير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة... إلخ .

- تجاهلت النظرية أثر الرسوم الجمركية على سعر الصرف وماله من تأثير قوي على حجم الصادرات والواردات.

- صعوبة تقدير معدل التضخم في كل البلدان وصعوبة معرفة الفترة التي يكون فيها سعر الصرف متوازن.

<sup>1</sup> - بلقاسم ليندة، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية- دراسة قياسية حالة الجزائر(1998-2010)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 22.

<sup>2</sup> - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار يازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 22-23.

إن وجود هذه الإنتقادات لا يعني أن هذه النظرية عديمة الجدوى، فمن الناحية العلمية تعتبر فكرة القوة الشرائية من العوامل التي يمكن الاسترشاد بها في معرفة ما إذا كان سعر الصرف السائد يقوم العملة المحلية في السوق الخارجية تقويما فعالا بالنظر إلى نسب التغير التي تحدث في مستوى الأسعار الداخلية والخارجية. **ثانيا: نظرية تعادل أسعار الفائدة.**

تعتبر نظرية تعادل أسعار الفائدة عن العلاقة الموجودة التي تصل بين السوق النقدي والسوق الصرف حيث أن مستوى معدل الفائدة في البلدان يجب أن يعكس العلاقة في تغييرات أسعار الصرف المنتظرة. حسب هذه النظرية تؤثر أسعار الفائدة السائدة في دولتين بعد مدة معينة على سعر الصرف نقد العملي هاتين الدولتين. وبعد تلك الفترة وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل بلد آخر (بعد مدة معينة) إذا كان سعر الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة السائد في البلد الآخر.<sup>1</sup> بعبارة أخرى فإن المستثمرين حسب هذه النظرية لا يمكن لهم الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين يكون معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآتي وسعر الصرف الآجل. وتتم هذه العمليات على النحو التالي:<sup>2</sup> يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم ( $M$ ) في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على

$$M (1 + j_D)$$

حيث  $i_D$  يمثل معدل الفائدة وحسب ما تنص عليه هذه النظرية، بحيث يجب أن يكون المبلغ الموظف مساويا للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الفوري (نقد)، وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة  $i_E$  وإعادة بيعها بسعر الصرف الآجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية، ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا وفق المعادلة التالية:

$$M (1 + j_D) = \frac{M}{C C} (1 + i_E) . C T \dots\dots\dots 1$$

حيث أن:

$C C$ : سعر الصرف الآتي (نقد).

$C T$ : سعر الصرف الآجل.

<sup>1</sup> - دوحة سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها-دراسة حالة الجزائر-أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 36-37.

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

$i_E$ : معدل الفائدة الخارجي الإسمي.

$i_D$ : معدل الفائدة الداخلي الإسمي.

$$\frac{CT}{CC} = \frac{(1+i_D)}{(1+i_E)} \dots\dots\dots 2 \text{ المعادلة 1 تؤدي إلى أن}$$

وبطرح 1 من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على:

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+i_D}{1+i_E} - 1 \dots\dots\dots 3$$

$$\text{أو } \frac{CT - CC}{CC} = \frac{i_D + i_E}{1 + i_E}$$

وإذا كانت  $i_E$  صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة 4

$$\frac{CT - CC}{CC} = i_D - i_E$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق الوطنية بأسواق الصرف.

### ثالثاً: نظرية الأرصدة (ميزان المدفوعات)

إن لميزان المدفوعات دوراً جوهرياً في تفسير مستويات أسعار الصرف حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها، فإذا فرض وكان الرصيد موجبا فهذه يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما تؤدي إلى إرتفاع قيمتها الخارجية، أما إذا كان ميزان المدفوعات غير موافق فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية مما تؤدي إلى إنخفاض قيمتها الخارجية.

لقد أثبت بعض الاقتصاديين الألمان صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى فالاستعمار الخارجية للمارك الألماني حينذاك لم تتأثر، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دور انهيار وارتفاع مستوى الأسعار والسبب في ذلك هو توازن الميدان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 123.

**رابعاً: النظرية الكمية**

إن أساس هذه النظرية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات المحلية وبالتالي فإن صادراته سوق تقل مقابل ارتفاع في الواردات بسبب ارتفاع مستويات أسعار السلع والخدمات محلياً مقارنة بالبلاد الأخرى، ما يعني الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية وهذا الوضع يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف العملة الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية أي انخفاض سعر صرف العملة المحلية.<sup>1</sup>

**خامساً: نظرية الإنتاجية**

إن هذه النظرية تفسر سعر صرف عملة على أساس كفاءة وقدرة جهازها الإنتاجي وزيادة الإنتاجية، بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد ومن ثم مستوى معيشته، بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخل والأسعار الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الواردات وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية، على العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وانخفاض سعر صرفها، مقابل ارتفاع قيمة العملة الأجنبية وارتفاع سعر صرفها.

ويحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبط بانخفاض الدخل، ومستويات المعيشة، والمتأني من انخفاض الإنتاجية.<sup>2</sup>

**سادساً: نظرية كفاءة السوق.**

السوق الكفو هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة وحسب هذه النظرية يتمكن كل المتعاملين في السوق من الوصول إلى معلومات حالية كانت أو ماضية كإعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات أو معدلات التضخم، كما تفيد هذه النظرية ان سعر الصرف الآجل يعكس جميع المعلومات حول توقعات سعر الصرف.

هناك جدل بين الاقتصاديين بخصوص كفاءة أسواق الصرف، وفي هذا تم القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، ومن بين هذه الاختبارات: اختبار (GIDDY) و (DUFÉY) على التوالي في [1975، 1976] أظهر

<sup>1</sup>- كلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 131.

<sup>2</sup>- فليح حسن خلق، التمويل الدولي، ط1، الوراق للطباعة والنشر، عمان، 2004، ص 89.

كفاءة السوق، وهناك دراسات هانت(1986HUNT)، دراسات كيرني وماك دونالد (1989) التي تؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في سوق الصرف.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يتحدد إرتفاع وانخفاض سعر العملة في السوق بمجموعة من العوامل المختلفة التي تؤثر في قيمة سعر الصرف، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى قسمين هما: عوامل إقتصادية وعوامل غير إقتصادية.

### أولا: العوامل الإقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

هناك عدة عوامل إقتصادية تؤثر في سعر الصرف نذكر منها:

#### 1. كمية النقود:

إن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود يؤدي إلى إرتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة المعينة أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى، مما يتسبب في زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات، ويقابل في ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنها إرتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.<sup>2</sup>

#### 2. أسعار الفائدة:

إن التفاوت في أسعار الفائدة على المستوى العالمي يسبب الإختلاف في التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة السائدة في البلدان يمكن أن تؤثر بشكل فعال على أسعار الصرف الأجنبي، فالبلدان الذي فيه أسعار الفائدة عن بقية الدول الأخرى سوف يشجع رؤوس الأموال على الإنتقال إليه وهذا يعني زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يرفع من أسعار صرفها.<sup>3</sup>

#### 3. معدلات التضخم:

يلعب التضخم دورا بارزا وهاما في التأثير على سعر صرف العملات المختلفة، حيث يؤدي إرتفاع مستوى التضخم المحلي إلى إنخفاض في قيمة العملة في السوق الصرف، بينما تؤدي حالة الركود إلى قيمة العملة، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية.

<sup>1</sup> - دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 40.

<sup>2</sup> - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سابق، ص 63.

<sup>3</sup> - هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 309.

وخلاصة القول أن تأثير إرتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الاستيرادات والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف.<sup>1</sup>

#### 4. ميزان المدفوعات:

يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ففي حالة حدوث عجز ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل إنخفاض بطلب الأجانب على الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد، وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.

#### 5. الموازنة العامة:

تلعب الموازنة للدولة دور كبير في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم تقليص حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الإقتصادي وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بالنتيجة إلى إرتفاع سعر صرف العملة المحلية.<sup>2</sup>

#### ثانياً: العوامل غير الإقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

هناك عوامل أخرى غير إقتصادية تؤثر في أسعار الصرف، يمكن إجمالها بالآتي:

##### 1. ظروف السوق:

إن طريقة تجاوب السوق مع الأخبار والتقارير والمعلومات المستلمة تؤثر على أسعار العملات فيه، فنجد تجاوب السوق لوضع معين أحيانا حساسيا وقويا وفي حين يكون تجاوبه لنفس الوضع فيوقت آخر مختلف تماما، فالتقارير والتصريحات والإشاعات تؤثر على الأسعار بدرجة متفاوتة معتمدة على درجة التجاوب الذي قد يكون قويا أو ضعيفا.<sup>3</sup>

##### 2. خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

<sup>1</sup> - مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص لنمذجة إقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010-2011، ص 08.

<sup>3</sup> - شقيري نوري موسى وآخرون مرجع سبق ذكره، 157.

يقوم المتعاملون في السوق العملات الأجنبية، على ضوء مهاراتهم وخبراتهم بتحديد إتجاه حركة الأسعار واتخاذ القرارات بشأنها كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والاساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على إتجاه أسعار العملات.<sup>1</sup>

### 3. الإضطرابات والحروب:

تلعب الإضطرابات السياسية والحروب المختلفة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الإقتصادي للبلد بصورة عامة، حيث تتأثر معظم القطاعات الإقتصادية ولا سيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة... إلخ وبالتالي فإن إقتصاد البلد يكون في وضع حرج نسبيا وتفقد الثقة بعملة البلد جراء إرتفاع معدلات التضخم.

<sup>1</sup>- موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 48.

خلاصة الفصل:

يعتبر سعر الصرف الأداة المنظمة للتبادل الدولي المعاصر، وذلك لما يوفره من تسهيلات أثناء عمليات التبادل المختلفة، ولقد عرف الاقتصاد العالمي عدة أنظمة صرف مختلفة تهدف الى ايجاد أو توفير قاعدة يمكن من خلالها تحويل بلد الى عملة بلد آخر، تحدد على أساسها أسعار صرف العملات، كما تعددت النظريات الاقتصادية المفسرة التي يمكن استخدامها في تحديد سعر الصرف.

ويعد سعر الصرف من بين المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأي دولة سواء كانت من الدول المتقدمة أو النامية، فهو المرآة العاكسة للمركز المالي للدولة، وتتأثر أسعار الصرف بعدة عوامل اقتصادية وسياسية من أشدها ارتفاع معدلات التضخم التي تعكس أثرها في سعر الصرف للعملة الوطنية.

**تمهيد:**

بعد تعرضنا في الفصول السابقة إلى الإطار النظري لكل من التضخم وسعر الصرف، سوف نحاول في هذا الفصل إبراز العلاقة بينهما وتحديد مدى تأثير تغير التضخم على سعر الصرف من خلال استعمال نماذج شعاع الانحدار الذاتي على دولة الجزائر، حيث تحتل النماذج الاقتصادية القياسية مكانة هامة في الدراسات الاقتصادية وترجع هذه الأهمية إلى استعمالها في المجال التحليلي والتنبؤي وفي اتخاذ القرارات الاقتصادية لبناء سياسة اقتصادية ملائمة على أساس المتطلبات في كل المجالات الاقتصادية.

في البداية سوف نتعرف على تطور كل من التضخم وسعر الدينار الجزائري بالاستناد على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2016)، ثم سنحاول تطبيق نماذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) التي سنتعرف من خلالها على درجة تأثير التضخم على سعر الدينار الجزائري.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

**المبحث الأول:** واقع التضخم في الجزائر.

**المبحث الثاني:** تجربة الجزائر في مجال الصرف.

**المبحث الثالث:** دراسة قياسية للعلاقة بين التضخم وسعر الدينار الجزائري خلال الفترة (1970-2016).

## المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر.

إن استقرار أسعار صرف العملة مهدد بشكل كبير من قبل التضخم الذي كان له تأثير على العديد من اقتصاديات العالم، وقد عانت الجزائر كباقي الدول من هذه الظاهرة حيث تطورت بشكل سريع، وفي هذا الصدد سيتم إبراز أهم ما يتعلق بهذه الظاهرة في الجزائر وعلاقتها بتدهور قيمة الدينار.

الجدول رقم (02): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2016).

السنوات	معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %
1970	4,8	1994	29
1971	2,8	1995	29,8
1972	4	1996	18,7
1973	6,9	1997	5,7
1974	2,8	1998	5
1975	8,6	1999	2,6
1976	8,3	2000	0,3
1977	11	2001	4,2
1978	15,6	2002	1,4
1979	10,4	2003	2,6
1980	9,2	2004	3,6
1981	14,7	2005	1,6
1982	6,2	2006	2,5
1983	6	2007	3,5
1984	8,2	2008	4,8
1985	10,5	2009	5,7
1986	12,4	2010	3,9
1987	7,4	2011	4,5
1988	5,9	2012	8,5
1989	9,3	2013	3,3
1990	16,6	2014	2,9
1991	25,9	2015	4,8
1992	31,7	2016	6,4
1993	20,5		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بيانات الديوان الوطني للإحصاء [www.ons.dz](http://www.ons.dz) تاريخ الاطلاع: 2018/04/03 ، 21:00.

- بيانات بنك الجزائر، [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)، تاريخ الاطلاع 2018/04/21، 20:30.

**المطلب الأول: تطور التضخم في الجزائر خلال فترة (1962-1989).**

مر التضخم في الجزائر بعدة مراحل منذ رد الاعتبار لسلطة الدولة وبناء إقتصاد وطني مستقل ومندمج في إطار الإقتصاد الموجه إلى غاية الإنتقال إلى إقتصاد السوق.

**الفرع الأول: نظام الأسعار المطبقة خلال الفترة (1970-1982).**

تميزت الفترة التي عقيبت الإستقلال باستمرار العمل بنظام الأسعار السائد خلال المرحلة الإستعمارية، حيث يتم التدخل من طرف الدولة لتحديد أسعار السلع المستوردة أسعار السلع الزراعية، إلا أنه وبداية من تطبيق المخططات الرباعية فقد تم وضع نظام أسعار جديد يتماشى والمرحلة الجديدة، حيث نجد أربعة أنظمة:

1. **نظام الأسعار الثابتة:** وكانت تخص أسعار بعض المنتجات الاستهلاكية الضرورية كثيرة الاستعمال (القهوة، الزيت....) فتثبيت الأسعار سمح باستقرارها خلال فترة طويلة وتوحيدها على المستوى الوطني.
2. **نظام الأسعار الخاصة:** تتحدد فيه أسعار بعض السلع بصفة مستقلة مع الأخذ بعين الاعتبار سعر التكلفة، وهو نظام خاص بالمنتجات الزراعية والصناعية كما يستعمل كأداة لتشجيع إنتاج معين.<sup>1</sup>
3. **نظام الأسعار المستقرة:** يهدف هذا النظام إلى تقادي تقلبات التكاليف في الأسعار العالمية خاصة منها أسعار مواد البناء لإتمام المشاريع الاستثمارية، وتقوم الخزينة بتحمل الفارق الموجود بين الأسعار المطبقة في الجزائر وأسعار الاستيراد عندما لا يكون المنتج وطنيا.
4. **نظام الأسعار المراقبة:** شمل هذا النظام أسعار المنتجات التي لم تتطرق إليها الأنظمة السابقة من خلال:<sup>2</sup>
  - تحديد هوامش الربح.
  - فرض رسوم وتحديد سقف الأسعار.

**الفرع الثاني: نظام الأسعار السائد خلال الفترة (1983-1989)**

لقد ساد نوعين من الأسعار خلال هذه المرحلة وهما:<sup>3</sup>

1. **نظام الأسعار المثبتة مركزيا:** وهي خاصة بالمنتجات والخدمات الأساسية ذات الإستهلاك الواسع، والتي تأتي على رأس قائمة الأولويات سواء بالنسبة للمستهلكين النهائيين من العائلات أو بالنسبة للمنتجين.

<sup>1</sup> -Abdallâh Ali – Toudert, *Le cout de la Vie en Algérie depuis 1962*, OPU, Alger, 1982.p14.

<sup>2</sup> -حمادي خديجة، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر-دراسة قياسية اقتصادية خلال الفترة 1970-2005، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في

العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 65.

<sup>3</sup> - فتيحة مزارشي، مرجع سبق ذكره، ص 228-230.

2. نظام الأسعار المراقبة: وتشمل كل السلع والخدمات غير المدرجة في النوع الأول.

الفرع الثالث: نظام الأسعار في الفترة ما بعد 1989:

حيث تتضمن هذه المرحلة نظامين من الأسعار هما:

1. نظام الأسعار المقننة: إن هذا النظام يهدف إلى حماية المستهلك بالدرجة الأولى وكذلك المنتجين، ويتم

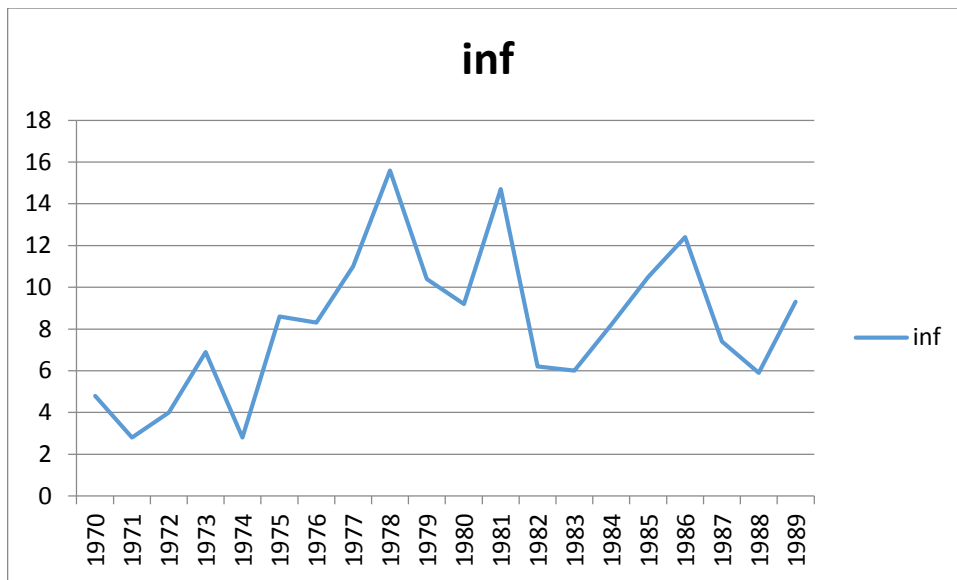
تحديد هذه الأسعار مسبقا في مرحلة الإنتاج.

2. نظام الأسعار الحرة: وهي تتعلق بالسلع والخدمات التي لا يخضع أسعارها للنظام السابق، ويكون هذا النوع

محل تصريح بأسعار البيع عند الإنتاج.

المطلب الثاني: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-1989).

الشكل رقم (05): تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-1989).



المصدر: من إعداد طالبة بالاعتماد على برنامج Excel2013 استنادا على معطيات الجدول رقم(02)

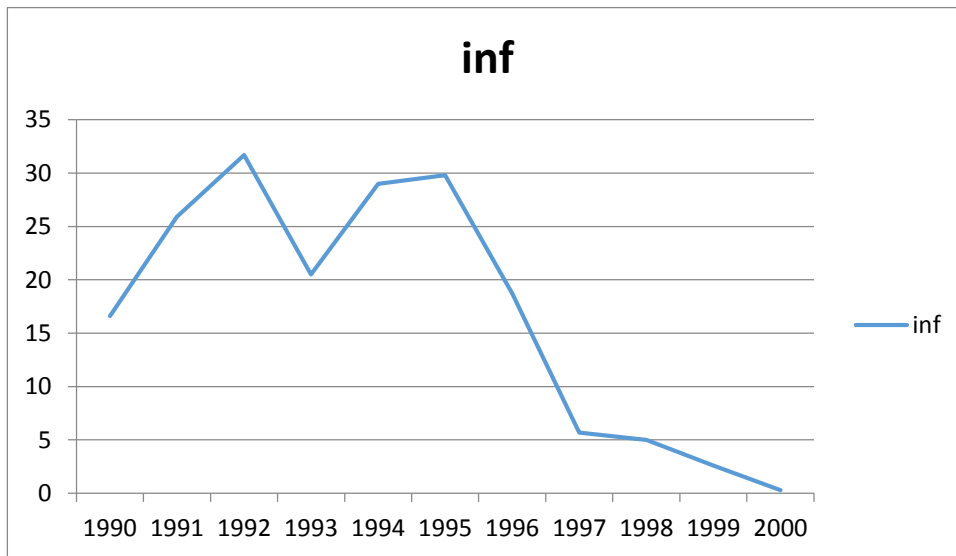
بالرغم من القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين أثناء مرحلة الاقتصاد المخطط، إلا أن معدلات التضخم إجمالا قد شهدت مستويات عالية خلال هذه المرحلة حيث وصلت أقصاها سنة 1978 إلى 15,6%. ويمكن تفسير ذلك بارتفاع كلفة الاستثمار خلال السبعينات، والتي تسببت في الضغط على الأجور وتغلغل التوترات التضخمية في مكونات الاقتصاد الجزائري كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي، مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية.

**المطلب الثالث: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).**

شهدت هذه المرحلة في البداية معدلات تضخم مرتفعة وذلك بسبب المشاكل الاقتصادية والسياسية التي سادت في سنوات التسعينات، ولكن مع دخول الألفية الثانية عادت الحياة الاقتصادية والراحة المالية للبلد كنتيجة موضوعية للزيادة في الطلب العالمي على المواد الطاقوية، وتسجيل الخزينة العمومية لموارد مالية ضخمة بعد أن تم ضخ جزء لا يستهان به في قنوات الإنتاج والاستثمار.

**الفرع 1: تطور التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2000).**

تمثل الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2000 فترة هامة في الإقتصاد الجزائري، حيث تمثل مرحلة التحول إلى إقتصاد السوق وتتميز بتحرير الأسعار وإلغاء الدعم الحكومي، إضافة إلى التدابير الأخرى المتخذة ضمن توصيات صندوق النقد الدولي في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الجزائر. وفي مايلي منحنى يوضح تطور التضخم خلال هذه الفترة:

**الشكل رقم (06): تطور التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2000).**

المصدر: من إعداد طالبة بالاعتماد على برنامج Excel 2013 استنادا على معطيات الجدول رقم (02)

خلال هذه الفترة عرف معدل التضخم تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض ويمكن تقسيمها كما يلي:<sup>1</sup>

### 1. الفترة (1990-1995):

عرف التضخم خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا وصل إلى 31,1% سنة 1992 وهو أكبر معدل بلغه التضخم خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016، وذلك راجع إلى عدة عوامل من بينها التوسع النقدي المتتالي خلال هذه الفترة وارتفاع معدلات السيولة وتزايد حجم الطلب.

أما خلال سنة 1993 انخفض فيها التضخم إلى معدل 20,5% ويمكن إرجاع ذلك إلى إنخفاض وتيرة التوسع النقدي بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي. ثم ظهر ارتفاع في معدلات التضخم من جديد وكان متزايدا من سنة إلى أخرى إذ بلغ سنة 1995 معدل 29.8% وذلك كنتيجة لسياسة تحرير الأسعار التي أدت إلى زيادة المسار التضخمي في الجزائر بالإضافة إلى رفع الدعم على بعض السلع والمنتجات وتخفيض قيمة الدينار.

### 2. الفترة (1996-2000):

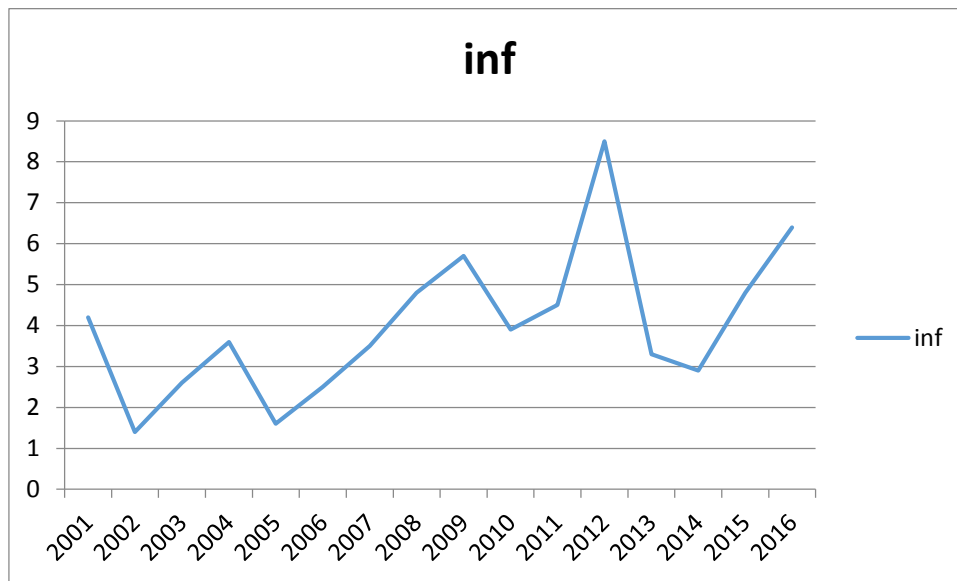
خلال هذه الفترة تراجعت معدلات التضخم وهذا ما يؤكد على مواصلة الجهود المتواصلة والرامية للحد من الضغوط التضخمية، ونجاحها بداية من عام 1996 وقد بلغ معدل التضخم 18,7% وبدأ في التراجع ليصل إلى 0,33% سنة 2000 كأدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الإستقلال في حدود معقولة بل وقياسية، وهذا نتيجة الإصلاحات المتبعة وفعالية السياسة النقدية المنتهجة وضبط الأسعار وتقليص نمو الكتلة النقدية في الإقتصاد بالإضافة إلى تراجع مستوى الطلب الكلي.

### الفرع الثاني: تطور التضخم في الجزائر في الفترة (2001 - 2016).

تبنى بنك الجزائر خلال هذه الفترة سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق دعم الانتعاش والنمو الاقتصادي. وفي مايلي منحنى يوضح تطور التضخم خلال هذه الفترة:

<sup>1</sup> - مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نمذجة إقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-الجزائر، 2010-2011، ص 66-67.

الشكل رقم (07): تطور التضخم في الجزائر في الفترة (2001 - 2016).



المصدر: من إعداد طالبة بالاعتماد على برنامج Excel2013 استنادا على معطيات الملحق رقم (01)

ويمكننا تحليل تحركات معدلات التضخم خلال هذه الفترة كمايلي:

- ففي سنة 2001 وصل معدل التضخم إلى 4,2% وكان ذلك نتيجة ضخ كتلة نقدية تدخل في إطار برنامج الانتعاش الاقتصادي، وارتفاع الأجور زيادة على ذلك تم ضخ مبالغ معتبرة من طرف الخزينة للبنوك، وقد سجل معدل التضخم انخفاض سنة 2002 مقارنة بسنة بنسبة 2001 حيث وصل إلى 1,4%.
- شهدت سنة 2003 ارتفاعا جديدا في معدلات التضخم حيث بلغ 2,6% وهذا يمكن إرجاعه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36,29%.
- ورغم أن سنة 2004 كانت تمثل نهاية المخطط الخماسي لكنه شهد ارتفاع في معدل التضخم ووصل إلى 3,6% بسبب التوسع في الإنفاق العمومي بالإضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي، وبسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية عرف التضخم انخفاض نسبي في سنتي 2005 و 2006 ليستقر في حدود 2,5% (سنة 2006)، لكن ما لبثت أن تستقر الأسعار حتى ارتفعت سنة 2007 ليصل معدل التضخم إلى 3,5% نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخصوصا الزراعية منها وأيضا ارتفاع الرواتب والأجور دون أن يقابلها زيادة في الإنتاجية وبسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة (أسعار

<sup>1</sup> فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر(2000-2011)، مجلة اقتصادية عربية، العدد62، جامعة تبسة، الجزائر، 2013، ص204.

الخدمات: البناء، النقل، الاتصال ... إلخ) سجل ارتفاع معدل التضخم مرة أخرى ليصل إلى 4,8% و 5,7% على التوالي سنتي 2008 و 2009،<sup>1</sup> حيث تميزت هذه الفترة بعودة التضخم العالمي الذي جرتة القفزة في أسعار المنتوجات الأساسية التي كانت سببها الأزمة المالية العلمية سنة 2008.

- عادت وتيرة التضخم للارتفاع سنة 2011 و 2012 إلى حدود 4,5% و 8,5% لسببين هما النمو السريع وارتفاع الكتلة النقدية إضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة، ثم انخفض معدل التضخم مرة أخرى وحافظ على نفس المستوى خلال السنوات الثلاثة 2013، 2014، 2015 بمعدل 3,3%، 2,9% و 4,8% على التوالي وهذا ما يدل على المحاولات الجادة من قبل البنك المركزي لضبط التضخم، ونتيجة للوضع المالي والنقدي الصعب الذي يمر به الاقتصاد الوطني بلغت الوتيرة السنوية للتضخم 6,4% سنة 2016 سببه ارتفاع أسعار مختلف المنتجات مقابل تدهور في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، كما ساهم انخفاض أسعار صادرات المحروقات في زيادة الضغوط التضخمية.<sup>2</sup>

### المبحث الثاني: تجربة الجزائر في مجال الصرف.

عرفت الجزائر منذ الاستقلال سياسات صرف مختلفة مرت بمراحل عديدة، حيث قامت بتطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية بإتباع سياسة تثبيت سعر الصرف بمختلف أشكالها، وصولا إلى تحرير الدينار ورفع الرقابة على سعر الصرف.

<sup>1</sup> تقرير بنك الجزائر، وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر، 31 أكتوبر 2013، ص 10-12.

<sup>2</sup> تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص 22.

الجدول رقم (03): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1970-2016)

السنوات	سعر الدينار مقابل الدولار الأمريكي	السنوات	سعر الدينار مقابل الدولار الأمريكي
1970	4,93	1994	35,05
1971	4,91	1995	47,66
1972	4,48	1996	54,74
1973	3,96	1997	57,70
1974	4,18	1998	58,73
1975	3,94	1999	66,57
1976	4,16	2000	75,26
1977	4,14	2001	77,21
1978	3,96	2002	79,68
1979	3,85	2002	77,39
1980	3,83	2003	72,06
1981	4,31	2004	73,36
1982	4,59	2005	72,64
1983	4,78	2006	69,36
1984	4,98	2007	64,58
1985	5,02	2008	72,64
1986	4,70	2010	74,40
1987	4,84	2011	72,85
1988	5,91	2012	77,55
1989	7,60	2013	79,38
1990	8,95	2014	80,56
1991	18,47	2015	100,46
1992	21,83	2016	109,46
1993	23,34		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بيانات الديوان الوطني للإحصاء [www.ons.dz](http://www.ons.dz) تاريخ الاطلاع: 2018/04/16 ، 20:14.
- بيانات بنك الجزائر ، [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)، تاريخ الاطلاع 2018/05/02 ، 21:30

**المطلب الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر.**

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، من سعر صرف ثابت إلى سعر الصرف المرن، حيث تميز تحديد سعر الصرف في المراحل الأولى بالطابع الإداري وبعده عن الواقع الاقتصادي، وفيما يلي سنوضح مختلف المراحل التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري.

**الفرع الأول: تطور نظام الصرف للفترة (1964 - 1986).**

شهدت هذه المرحلة عدة تطورات في نظام صرف الدينار الجزائري يمكن ابرازها كمايلي:

**1. المرحلة الأولى: نظام الربط بعملة واحة بين (1964 - 1973)**

أنشئ الدينار الجزائري في أفريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0,18 غرام من الذهب تعويضا عن الفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة، وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية بصفتها عضو في صندوق النقد الدولي، وتجدر الإشارة إلى أن سعر صرف الدينار كان ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي وذلك إلى غاية 1969، وهو تاريخ تخفيض قيمة الفرنك مقابل الدولار أمريكي.

لكن الجزائر لم تقع بإتباع الفرنك الفرنسي في التخفيض. ولقد أدى تدهور العملة الفرنسية خلال هذه الفترة الى الانخفاض المستمر للدينار مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، ومع انهيار نظام بروتن وودز المبني على أساس أسعار الصرف وإقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات أخذت الجزائر بنظام جديد لتسعيرة الدينار.<sup>1</sup>

**2. المرحلة الثانية: الربط بسلة من العملات بين (1974 - 1986).**

نظرا للتطورات الطارئة على النظام الصرف العالمي، التي تزامنت وانهيار نظام بروتن وودز، وتعميم نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي، تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من العملات\*، تتكون من 14 عملة مختارة حسب أهمية شركائها التجاريين، وكان ذلك في جانفي 1974، وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات، والهدف من هذا النظام هو المحافظة على استقرارية الدينار، وكذا استقلاليته عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية. ويلعب الدولار الأمريكي دور العملة

\*- هذه العملات هي: الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، الفرنك السويسري، الجنيه الأسترليني، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، البيزيتا الإسبانية، الكورون السويدي، الكورون النرويجي، الكورون الدانماركي، الفلورة الهولندية.

<sup>1</sup> - محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 154-156.

الوسيلة باعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام بحيث تسمح تسعيرته بتحديد تسعيرة بقيمة العملات المكونة للسلة، ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: تطور نظام صرف الدينار للفترة (1987 - 2000).

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 وتذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية، وقد أدى هذا إلى محاولة ادخال اصلاحات جذرية في مختلف المجالات أي التوجه إلى اقتصاد السوق، وبعد ذلك أصبح الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج.<sup>2</sup>

### 1. المرحلة الأولى: الانزلاق التدريجي بين (1987 - 1991).

هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة، طبق خلال فترة طويلة نوعا ما، امتدت من نهاية 1987 إلى غاية 1991، ولقد نتج هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة نقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبرا رغم العمل على الحد من اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل التي حالت دون تحقيق البرامج المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة.<sup>3</sup>

وقد تم تعديل معدل الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة. حيث انتقل معدل الصرف من 4,936 دج مقابل كل واحد دولار أمريكي في نهاية 1987 إلى 8,032 دج مقابل واحد دولار أمريكي مع نهاية 1989، وانطلاقا من نوفمبر 1990، وتماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، انتقل معدل صرف الدينار إلى 12,11 دج مقابل واحد دولار أمريكي في نهاية 1990، وقد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول بالدينار إلى المستوى الذي يسمح باستقراره، وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص، وقد اتخذت هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الأول من سنة 1991، حيث تم تعديل سعر الصرف

<sup>1</sup> - بن قنور بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

<sup>2</sup> - شاعر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 160.

<sup>3</sup> - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

ليصل إلى 15,88 دج مقابل واحد دولار أمريكي نهاية جانفي 1991، ثم 16,59 دج مقابل واحد دولار أمريكي بنهاية شهر فيفري 1991، ليصل في نهاية مارس 1991 إلى 17,76 دج مقابل واحد دولار أمريكي.<sup>1</sup>

## 2. المرحلة الثانية: التخفيض الصريح بين (1991 - 1994).

طبقت هذه الطريقة بعد أن إتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% للدولار، وهذا ليصل إلى 22,5 دينار للدولار الواحد، وبعدها تم تسجيل خلال الفترة (1991 - 1994) استمرارية التخفيض بمتوسط 4% فقط سنويا مما جعل الدينار الجزائري يصل إلى 24 دينار للدولار الأمريكي الواحد في السوق الرسمية، ولم يكن هذا الاستقرار النسبي يعكس الوضعية الاقتصادية، وما يفسر ذلك هو أن صدمات التبادل التجاري والسياسات المالية التوسعية أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم بالمقارنة مع شركائها التجاريين، وهذا ما بيّنه سعر الصرف الحقيقي الذي ارتفع بنسبة 50% بين أكتوبر ونهاية 1993، بينما ارتفعت مرة أخرى النسبة بين السعر الموازي والسعر الرسمي بحلول سنة 1994 إلى 4 أضعاف بعد أن كانت قد انخفضت من حوالي 5 أضعاف في منتصف الثمانينيات إلى ضعفين سنة 1991. إن هذا الاستقرار النسبي استمر إلى غاية سنة 1994 الذي تزامن مع إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي في 10/04/1994 الذي اقتضى تخفيض بمقدار 40,17% لتصل بذلك عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي الواحد 36 دينار جزائري.<sup>2</sup>

## 3. المرحلة الثالثة: جلسات التثبيت.

في أواخر سبتمبر 1994 تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات ليعوض بنظام الاجتماعات الأسبوعية بداية 1 أكتوبر 1994، وتعتبر هذه المرحلة انتقالية للوصول في النهاية إلى وضع سوق صرف ما بين البنوك، حيث يسمح هذا النظام بمايلي:

- تحديد سعر صرف الدينار بالمناقصة.

- تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي.

- خفض الدينار على مستوى السوق الموازية.

تضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعيا، لكن سرعان ما أصبحت يومية، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة

<sup>1</sup> - محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 161.

<sup>2</sup> - محمد أمين بربري، الاختبار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 218.

المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر الصرف تدريجياً من خلال عرض بنك الجزائر للعمليات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر الدينار الجزائري عند أقل عرض، الذي كان مرفوق ببرنامج التعديل الهيكلي، الذي جاء من أجل تعزيز الإصلاحات والنهوض بالاقتصاد الوطني، وهكذا استمر هذا النظام إلى غاية نهاية 1995<sup>1</sup>، كما ساهمت برامج الاستقرار وتحسن مستوى احتياطي الصرف إلى إنشاء سوق صرف ما بين البنوك بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري.<sup>2</sup>

وبعد تخفيض الدينار الجزائري في سنة 1994 اتبعت سياسة مرنة لإدارة سعر الصرف، وجرى بعض التخفيض الاسمي حتى منتصف سنة 1996، ومنذ ذلك الوقت أدت السياسات المالية المتشددة وتقوية المركز الخارجي للجزائر إلى تعزيز استقرار سعر الصرف الاسمي، مما ساعد بدوره على تثبيت التوقعات بانخفاض التضخم. كما تسمح السلطات لقوى السوق بتحديد سعر الصرف، مع مراعاة تدخلها لتجنب أي رفع للقيمة الفعلية الحقيقية على نحو مستمر، وذلك من أجل تعزيز التوزيع الاقتصادي، ومن شأن هذه السياسة أن تساعد على حماية الجزائر من بعض الآثار المزعزعة للاستقرار والنتيجة عن تقلب أسعار الطاقة، وذلك بتسهيل عملية التصحيح في مواجهة الصدمات الخارجية.

### المطلب الثاني: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000 - 2016).

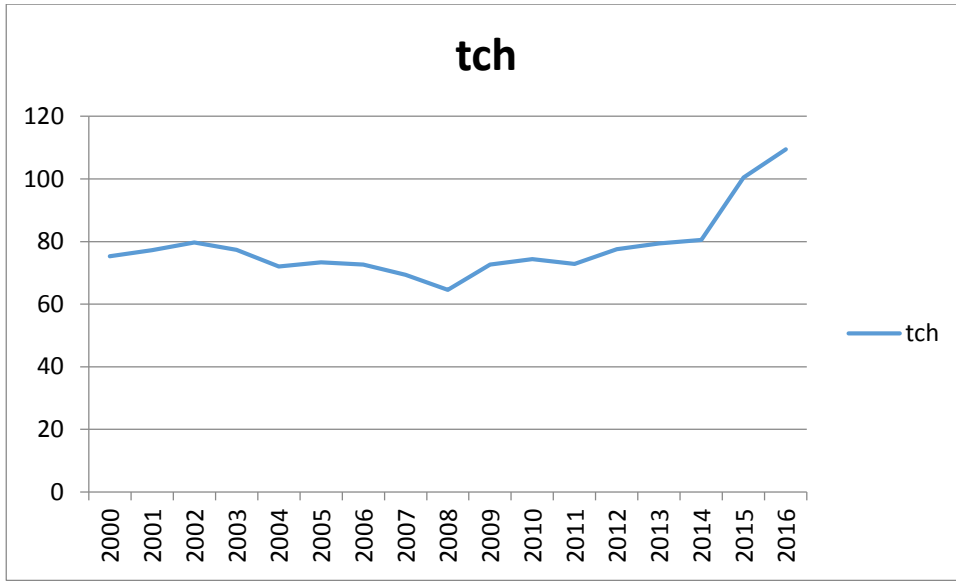
إن سعر صرف الدينار مقارنة بالعملة الصعبة الرئيسية يتحدد بطريقة مرنة على أساس ظروف العرض والطلب على السوق البيئية للصرف وفق للقواعد الدولية المعمول بها، لكن تتدخل السلطات النقدية من حين إلى آخر للمحافظة على استقرار عملتها، وبذلك أصبحت الجزائر تتبن نظام التقويم المدار.

ولتحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000 - 2016) يمكن عرض المنحنى التالي:

<sup>1</sup> - محمد أمين بربري، مرجع سبق ذكره، ص 213-214.

<sup>2</sup> - بن قنور بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 131.

الشكل رقم (08): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000 - 2016).



المصدر: من إعداد طالبة بالاعتماد على برنامج Excel 2013 استنادا على معطيات الملحق رقم (03)

من خلال المنحنى يمكن ملاحظة عدة تغييرات في سعر صرف الدينار يمكن ذكرها في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- في الفترة الممتدة (2000-2002) إستمرت قيمة الدينار الجزائري في الارتفاع بمعدلات مستقرة تماشيا مع قيمة الدولار مقابل الأورو، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 (انهيار برج التجارة العالمي)، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الواحد من 75,31 دج سنة 2000 إلى 79,68 سنة 2002.
- في الفترة الممتدة (2003-2004) شهدت أسعار البترول تحسن كبيرا فانقلبت من 54,6 دولار أمريكي للبرميل سنة 2005 إلى 67,3 دولار أمريكي للبرميل سنة 2004، هذا أدى إلى زيادة حجم الصادرات البترولية الجزائرية، وبالتالي ارتفعت قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 77,37 دج سنة 2003 إلى 72,06 دج سنة 2004.
- استمرت قيمة الدينار مقابل الدولار أمريكي في الارتفاع في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2007 بسبب إرتفاع قيمة الصادرات البترولية.
- في سنة 2008 أثرت الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم على الدينار الجزائري، حيث شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة فقفزت أسعار النفط الخام من 150 دولار أمريكي للبرميل سنة 2008 لتصل 40 دولار

<sup>1</sup> رشيد دريس، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000 - 2012، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 11، 2014، ص 26.

أمريكي للبرميل بحلول سنة 2009، كباقي عملات العالم، انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 69,36 دج سنة 2007، كباقي عملات العالم، انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 69,36 دج سنة 2007 إلى 74,40 دج سنة 2010.<sup>1</sup>

- وفي الفترة (2010-2016)، يمكن ملاحظة تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، حيث قفز من 74,40 دج للدولار الواحد في سنة 2010 ليصل إلى 109,46 دج للدولار في سنة 2017، وهذا بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي كانت من أسبابه أزمة منطقة اليورو، وأيضا سعي السلطة إلى تقليص الفارق بين سعر صرف الدينار في السوق الرسمية والسوق الموازنة.

### المطلب الثالث: الرقابة على الصرف في الجزائر.

بعدما تطرقنا لنظام الصرف في الجزائر سوف نتطرق لكيفية الرقابة عليه ودواعي هذه الرقابة، حيث بدأ العمل بمراقبة الصرف الأجنبي بعد الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963، وذلك بهدف:<sup>2</sup>

- مراقبة التدفقات النقدية في السوق الدولية وتأثيراتها على الدينار من أجل المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري.
- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة من أجل تمويل النشاطات ذات الأولوية.
- ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والتقليل من خروجها إلى جانب الحد من تسرب رؤوس الأموال للخارج.

وتتمثل مراحل الرقابة على الصرف فيما يلي:

الفرع الأول: مرحلة ما قبل سنة 1990:

#### 1. مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (1963-1970)

تميزت هذه المرحلة بسياسة رقابة تهدف إلى حماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية، ومن أهم الأدوات الرئيسية المستخدمة في هذه السياسة:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - داود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسية المالية في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2016، ص 69.

<sup>2</sup> - دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 174.

<sup>3</sup> - بن بوزيان محمد وآخرون، فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر، مجلة المناجمنت، العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر، 2002، ص 173-174.

- نظام الحصص الذي قيد التجارة الخارجية، وكل العمليات المدفوعة بالعملات الأجنبية، من خلال خضوعها لترخيص من وزارة المالية.

- الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية، وإبرام الاتفاقيات الثنائية قصد تنويع وتوسيع العلاقات مع الخارج.

## 2. مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977).

عرفت هذه المرحلة بالسيطرة والتحكم الكلي للدولة على الإقتصاد. حيث شهدت انشاء مكثفا للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، بالإضافة إلى التسارع الكبير في مستوى النشاط الإقتصادي، ومن بين القيود التي ميزت هذه المرحلة نذكر:<sup>1</sup>

- اقرار ترخيص اجمالي للواردات، يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات.

- تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية.

- التخلي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الإستقلال، والعمل بالنصوص التي صدرت بغية تغطية كافة المبادلات في إطار السياسة الإقتصادية المنتهجة.

## 3. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987).

شهدت هذه المرحلة صدور عدة نصوص قانونية تكميلية للمراحل السابقة والتي شملت كل من:

- ان صدور قانون 02-78 بتاريخ فيفري 1978، تضمن تأمين جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات من الخارج، ونص صراحة على اقضاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية، حيث خص الهيئة العمومية وحدها بمباشرة العلاقات الإقتصادية والمالية بين الجزائر والعالم الخارجي، لتصبح كل السلع والخدمات خاضعة لترخيص مسبق للتصدير تحت الرقابة.

- تم ادخال اصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية بموجب القانون المتضمن استعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك، حيث وضع نظام بنكي على مستويين وذلك بالفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ونشاطات البنوك التجارية، وأعطى هذا دورا أكثر أهمية للبنوك التجارية والبنك المركزي في مجال الصرف حيث أصبحت

<sup>1</sup> - محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 175.

تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية كما تعمل على تقييم آثارها على العملة الوطنية.

### الفرع الثاني: مرحلة ما بعد سنة 1990:

أحدث قانون النقد والقرض 90-10 تعديلات جذرية فيما يخص الرقابة على الصرف التي تسمح بانفتاح الإقتصاد الوطني على العالم الخارجي، وقد أعقب هذا القانون عدة نصوص قانونية، تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة الخارجية، ومن بين ما نص عليه هذا القانون:<sup>1</sup>

#### 1. تسيير الموارد من العملات الصعبة:

لقد سمح هذا النظام للمقيمين في الجزائر من الاستفادة من العملة الصعبة مقابل الدينار في إطار الالتزامات المبرمة مع الخارج، وذلك عن طريق البنوك والمؤسسات المالية، ويعتبر تسيير جميع الموارد من العملة الصعبة المتأنية من تصدير المحروقات، المواد المنجمية، القروض الخارجية، والقروض الموجهة لتمويل ميزان المدفوعات من صلاحيات بنك الجزائر، ويتم التنازل عنها لصالح هذا الأخير، ويستفيد المصدرون من حصة العملة الصعبة، وتختلف هذه الحصة باختلاف نشاط التصدير وفق النسب التالية:

– 50% في مجال الصيد البحري والمحاصيل الزراعية.

– 20% في مجال السياحة.

– 10% في مجال النقل، البنوك والتأمينات.

ويمكن للمصدر أن يحتفظ بكل حصة من الإيرادات إذا انصبت صادراته على نشاطات أخرى كالصناعة.

#### 2. تدخل الوسطاء المعتمدين:

يضع هذا النظام المجال القانوني الذي تنشط فيه البنوك والمؤسسات المالية إذا تم اعتمادها كوسيط مالي، وحددت مهامها والتزاماتها فيما يخص معالجة العمليات التي تتم بالعملة الصعبة.

#### 3. حسابات العملة الصعبة:

سمح هذا النظام للمقيمين وغير المقيمين بفتح حسابات بالعملة الصعبة لدى البنوك المعتمدة، ويمكن الإيداع في شكل ودائع تحت الطلب أو الأجل، وتستفيد ودائع الأشخاص الطبيعية من مكافأة حسب الأجل المحدد لها، وتستفيد ودائع الأشخاص المعنوية من مكافأة ابتداء من الشهر الثالث، وعلاوة أخرى ابتداء من الشهر السادس.

<sup>1</sup> - بن قنور بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 133 - 134.

**4. القواعد المنظمة لتصدير الصادرات والواردات:**

تخضع جميع عقود تصدير واستيراد السلع إلى ضرورة التوطين المصرفي لدى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة التي تتكفل بتحويل التدفقات المالية من وإلى الخارج، ويعتبر هذا التوطين أداة من أدوات الرقابة على الصرف في يد الجهاز المصرفي وكذا الجمارك الوطنية.

### المبحث الثاني: دراسة قياسية للعلاقة بين التضخم وسعر الدينار الجزائري خلال الفترة (2016.1970)

لغرض دراسة العلاقة بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2016.1970) سنستخدم أحد البرامج الإحصائية المتمثلة في Eviews، وسنتطرق إلى مختلف الأساليب القياسية التي استخدمت لدراسة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، كما سنقوم بصياغة النموذج القياسي المعتمد في هذه الدراسة. **المطلب الأول: الإطار النظري للدراسة القياسية.**

**1. تحليل السلاسل الزمنية:**

يعد تحليل السلاسل الزمنية إحدى الطرائق الرياضية والإحصائية المهمة في دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية. وتعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة.

كما يمكن تعريفها أيضا بأنها "مجموعة من المشاهدات المرتبة عبر الزمن وغالبا ما تكون الفترات الزمنية متساوية ومتعاقبة، وتختلف هذه الفترات حسب طبيعة الظاهرة (يومية، أسبوعية، شهرية، فصلية، سنوية).<sup>1</sup>

**2. اختبارات استقرار السلاسل الزمنية:**

تعد اختبارات استقرار السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في التحليلات الاقتصادية الحديثة، وتكمن أهميتها في التحقق من إستقرارية أو عدم إستقرارية السلاسل الزمنية، وتعد اختبارات جذر الوحدة كقيلة بإجراء اختبارات الإستقرارية.

<sup>1</sup> سعيد هنتات، مرجع سبق ذكره، ص 130.

ويمكن تمييز عدة أنواع من اختبارات جذر الوحدة وهي:

أ. اختبار ديكي فولر الموسع (ADF):<sup>1</sup> إن اختبار (ADF) جاء على إثر القصور الذي ميز اختبار (DF)، المبسط والذي يعاب عليه عدم الأخذ بعين الاعتبار إمكانية الارتباط الذاتي في الحد العشوائي، وإذا فإن اختبار (ADF) عمل على إدراج فرضية ارتباط الأخطاء فيما بينها. إن اختبارات (ADF) تركز على الفرضية ( $H_1: |\phi| < 1$ )، وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج:

$$\{ \Delta Y = \lambda Y_{t-1} \} \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots 1$$

$$\Delta Y = \lambda Y_{t-1} \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots 2$$

$$\Delta Y = \lambda Y_{t-1} \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots 3$$

إن اختبار (ADF) يحمل نفس خصائص الاختبار المبسط، حيث عند تطبيق اختبار (ADF) يجب تحديد عدد التأخيرات الأمثل (إدراج تأخيرات كافية لإزالة الارتباط الذاتي للأخطاء)، ولتحقيق ذلك يمكن الاستعانة بمعايير (schwarz) و (Akaike) لاختبار الارتباط الذاتي بعد كل تأخير مضاف، حيث يتم التوقف عند أول تأخير يقبل من أجله فرضية عدم التي تفترض غياب الارتباط الذاتي للأخطاء.

ب. اختبار فيليبس وبيرون (pp): يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعلا، فهو يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، كما يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد فيليبس وبيرون نفس التوزيعات المحدودة لاختباري (DF) و (ADF)، ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل:<sup>2</sup>

- تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار (DF) المبسط مع حساب الإحصائية المرافقة.

- تقدير التباين قصير المدى:  $\sigma^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=i}^T e_t^2$  حيث  $e_t$  تمثل البواقي.

- تقدير المعامل المصحح  $s_i^2$  المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$s_i^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=i}^T e_t^2 + 2 \sum_{t=1}^i \left( 1 - \frac{i}{I+1} \right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T e_t e_{t-1}$$

<sup>1</sup>- شيخي محمد طرق الإقتصاد القياسي، ط1، دار حامد، الأردن، ص 210.

<sup>2</sup>- مرجع نفسه، ص 212.

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات I، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T على النحو التالي:

$$I \approx 4 \left( \frac{T}{100} \right)^{2/9}$$

1. حساب احصائية فيليبس وبيرون:

$$t_{\hat{\phi}}^* = \sqrt{K} \times \frac{(\hat{\phi} - 1)}{\sigma_{\hat{\phi}}} + \frac{T(K-1)\hat{\phi}}{\sqrt{K}}$$

مع  $K = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_i^2}$  والذي يساوي (-1) في الحالة التقريبية عندما تكون  $e_i$  أيضا، هذه الإحصائية تقارن مع

القيمة الحرجة لجدول ماك كينون.

### 3. نموذج الانحدار الذاتي:

يستخدم هذا الأسلوب في التنبؤ في حالة النماذج الآنية التي يوجد في ظلها علاقات تبادلية بين المتغيرات وطبقا لهذه النماذج تكون الملاحظة الحالية  $y_t$  مفسرة بواسطة متوسط الترجيح للملاحظات الماضية إلى فترة التأخير من الرتبة p مع الأخذ بعين الاعتبار حد الخطأ العشوائي في الفترة الحالية، بمعنى آخر يتكون شعاع الانحدار الذاتي من نظام لجملة معادلات بحيث كل متغيرة هي عبارة عن توليفة خطية لقيمتها الماضية بالإضافة إلى قيم عشوائية.

وتكتب نماذج الانحدار الذاتي من الرتبة p على الشكل<sup>1</sup>:

$$y_t = \delta + \phi_1 y_{t-1} + \phi_2 y_{t-2} + \dots + \phi_p y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث:

$Y_t$ : قيمة المتغير في الفترة الحالية t.

$\varepsilon_t$ : حد الخطأ العشوائي في الفترة الحالية y.

$(Y_{t-1}, Y_{t-2}, Y_{t-p})$ : قيم المتغير في فترات سابقة.

$\delta$ : ثابت.

<sup>1</sup> - تومي صالح، مدخل للنظرية القياس الإقتصادي، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 165.

**المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي المعتمد في هذه الدراسة.**

تماشياً مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا سنقوم باستخدام نموذج متجه للانحدار الذاتي (VAR) والذي يعد من النماذج القياسية الحديثة لدراسة ديناميكية التفاعلات بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن. ويتطلب هذا النموذج تحديد المتغيرات التي من المتوقع أن تتفاعل مع بعضها البعض والتي يتم اختيارها بناء على العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين المتغيرات حسب النظرية الاقتصادية، والدراسات العملية، وبما يخدم أهداف الدراسة ويتطلب أيضاً تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني للمتغيرات، الأمر الذي بدوره ينعكس إيجاباً على دقة تقديرات النماذج القياسية في الدراسة.

إضافة إلى ذلك، فإن نموذج الـ (VAR) يمكننا من استخلاص حجم وطبيعة أثر التضخم على سعر الدينار الجزائري وذلك من خلال أداتين هما: مكونات التباين، ودوال الاستجابة لرد الفعل.

وللقيام بهذه الدراسة نستخدم معدل التضخم كمتغير مستقل وسعر صرف الدينار الجزائري كمتغير تابع وذلك لتقدير نموذج الانحدار الخطي لتحديد طبيعة العلاقة بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري على النحو التالي:

$$TCH = \alpha + \beta INF + \varepsilon_t$$

$$TCH = F (INF)$$

حيث أن:

$INF$  معدل التضخم و  $Tch$  سعر صرف الدينار الجزائري.

لكن نتيجة لعدم تجانس السلسلتين الزمنية، حيث أن سلسلة معدل التضخم  $INF$  عبارة عن نسب مئوية أما سلسلة سعر صرف الدينار الجزائري  $TCH$  مقدرة بالدينار لكل دولار أمريكي، فإننا سوف نتعامل مع اللوغاريتم اللبيري لهذه السلاسل، وبالتالي النموذج الجديد سيكون من الشكل التالي:

$$LTCH = \alpha + \beta LINF + \varepsilon_t$$

1. اختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل: غالبا ما تتميز السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الاستقرار، وذلك لأن معظمها يتغير وينمو مع الزمن، مما يجعل متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن، لذلك من الضروري اختبار السلاسل الزمنية ومعرفة تكاملها، ويهدف اختبار الإستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1970-2016) والتأكد من مدى سكونهما، ولتأكيد ذلك أو نفيه يتطلب الأمر استخدام اختبارات جذر الوحدة. وفي هذه الدراسة سوف نعتمد على اختبارين وهما اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وللتأكد من النتائج نستخدم اختبار فيليبس بيرون (PP) فهو أدق من اختبار (ADF) .

الجدول رقم (04): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى والمحولة (الفروق من الدرجة الأولى)

الفرق الأول		عند المستوى		نوع النموذج	نوع الاختبار
DLTCH	DLINF	LTCH	LINF		
القيمة المحسوبة القيمة الحرجة عند 5% الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة القيمة الحرجة عند 5% الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة القيمة الحرجة عند 5% الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة القيمة الحرجة عند 5% الاحتمال الحرج		
-2,2448 -1,9486 0,255	-9,9861 -1,9484 0,0000	1,7039 -1,9481 0,9770	-0,6610 -1,9483 0,4252	(1)	ADF H <sub>0</sub> : يوجد جذر وحدة
-7,8861 -2,9281 0,0000	-9,8757 -2,9281 0,0000	-0,3214 -2,9266 0,9135	-2,9709 -2,9266 0,0452	(2)	
-7,8135 -3,5130 0,0000	-9,7837 -3,5130 0,0000	-2,6339 -3,5297 0,2683	-3,1557 -3,5107 0,1061	(3)	
-7,2898 -1,9483 0,0000	-10,0033 -1,9483 0,0000	1,5880 -1,9481 0,9708	-0,8968 -1,9481 0,3223	(1)	P.P : H <sub>0</sub> يوجد جذر وحدة
-7,7809 -2,9281 0,0000	-9,8916 -2,9281 0,0000	-0,3577 -2,9266 0,9077	-3,0023 -2,2966 0,0421	(2)	
-7,7219 -3,5130 0,0000	-9,9481 -3,5130 0,0000	-1,9525 -3,5107 0,6110	-3,1629 -3,5107 0,1046	(3)	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews8

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية (في المستوى) يتضح أن القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة خاصة بالنسبة للنموذج (1) والنموذج (3) في اختبار ADF وكذا النموذج (1) والنموذج (3) في اختبار PP.

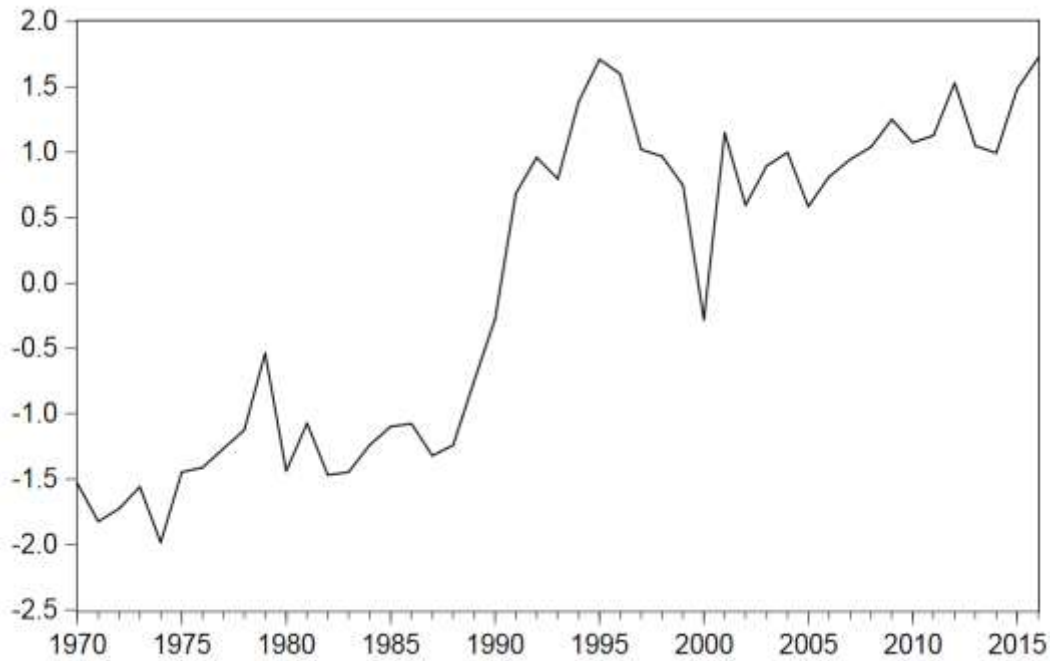
لكن النموذج (2) في اختبار ADF والنموذج (2) في اختبار PP يبين أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأصغر 5% وهو ما يقود إلى القول أن السلسلة مستقرة، وللفضل في ذلك يتعين الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الاختبارات الإحصائية، الذي ينص على أنه إذا كان في إحدى النماذج الثلاثة جذر وحدوي، فهذا دليل على أن السلسلة تحتوي على جذر وحدوي ومنه فهي غير مستقرة، وبالتالي سوف نقبل فرضية العدم  $H_0$  التي تنص على أن السلسلة بها جذر وحدوي ونرفض الفرضية البديلة. ومنه نستطيع التأكيد على أن السلسلة غير مستقرة.

أما بالنسبة لسلسلة سعر الصرف LTCH، بينت نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الأصلية (عند المستوى) أنها تحتوي على جذر وحدوي عند كل من اختبار ADF و PP واعتبار أن القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة في النماذج الثلاثة، وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأكبر من 5% وبذلك فهي غير مستقرة.

كما نلاحظ أن السلسلتين المحولتين عن طريق الفروق من الدرجة الأولى مستقرتين، وذلك باعتبار القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأصغر من 5%، أي أن (LINF) و (LTCH) متكاملتان من الدرجة الأولى، وهذا رغم أن النموذج الأول بالنسبة للسلسلة (DLTCH) يبين أنها غير مستقرة وهذا بتطبيق اختبار ADF، ولكن عند تطبيق اختبار PP نجد أن السلسلة مستقرة باعتبار أن الاحتمال الحرج يساوي 0,0000 وهو أقل من 5% وفي هذه الحالة سوف نعتمد على نتائج اختبار PP باعتباره له قدرة اختبارية أفضل وأدق من اختبار ADF.

2. دراسة استقرارية سلسلة البواقي: من أجل البحث في إمكانية وجود علاقة توازن طويلة المدى، من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، يكون ذلك انطلاقاً من بواقي التقدير  $\hat{\epsilon}_t$  والشكل التالي يوضح رسم بياني لقيم بواقي التقدير:

الشكل رقم (08): بواقي معادلة انحدار تكامل مشترك.



المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

من الواضح أن سلسلة البواقي ليست مستقرة ذلك لأنها تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن، ولتأكيد ذلك سنقوم بإجراء اختباري ديكي فولر الموسع ADF وفيليبس بيرون PP من أجل تعزيز النتائج المتوصل إليها، نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار الجذر الوحدوي لبواقي التقدير.

النموذج (3)		النموذج (2)		النموذج (1)		نوع النموذج
PP	ADF	PP	ADF	PP	ADF	نوع الاختبار
-2,8213	-2,7053	-0,9870	-1,1402	-1,0777	-1,7211	القيمة المحسوبة
-3,5107	-3,5107	-2,9266	-2,9266	-1,9481	-1,9481	القيمة الحرجة
0,1973	0,2394	0,7502	0,6919	-0,2504	-0,2167	الاحتمال الحرج

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews8

تبين نتائج الجدول أعلاه عدم استقرارية سلسلة بواقي التقدير وما يعزز هذه النتيجة قيم الاحتمال الحرج التي هي أكبر من 5% وهذا ما يؤدي بنا إلى قبول فرضية عدم القائلة بوجود جذر وحدوي وبالتالي تؤكد على

عدم استقرارية سلسلة البواقي، وهذا يعني عدم وجود دليل على علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري، وبالتالي فإنه يمكننا القول بأن تحركات سعر صرف الدينار الجزائري لا تعتمد على تحركات معدل التضخم في الإقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

### 3. اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني في نموذج الـ VAR.

قبل تقدير معادلة نموذج أشعة الارتباط الذاتي VAR يجب تحديد فترات الإبطاء لهذا النموذج (من أجل تحديد العلاقة السببية بين المتغيرين) ومن أجل ذلك يتم اختيار أقل قيمة لكل من معياري (AIC) و (SC) والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل، وبعد تطبيق هذين المعيارين جاءت النتائج على نحو ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (06): اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني لنموذج الـ VAR

النتيجة	5	4	3	2	1	درجة الإبطاء (D)
درجة الإبطاء (D)	2,4778	2,4427	2,3479	2,2880	2,1079	معياري (AIC)
لهذا النموذج قدرت بدرجة واحدة ذلك لأن (SC) و (AIC) أقل.	3,3973	3,1874	2,9213	2,6935	2,3487	معياري (SC)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews8

### 4. اختبار جرانجر للسببية بين معدل التضخم وسعر الصرف:

يدل جرانجر على أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعطي وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، وبالتالي نستنتج أن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعطي عدم وجود علاقة سببية بينهما. ولتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين، أجرينا اختبار جرانجر للسببية بين معدل التضخم وسعر الصرف للدينار الجزائري، وذلك باستخدام برنامج Eviews8 مع اتخاذ الفجوات الزمنية تساوي 1 ( $lag : 1$ ) أين تحصلنا على النتائج المعروضة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار سببية غرانجر بين معدل التضخم وسعر الصرف.

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/29/18 Time: 12:58			
Sample: 1970 2016			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLINF does not Granger Cause DLTCH	45	0.73860	0.3950
DLTCH does not Granger Cause DLINF		0.15930	0.6918

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

من خلال الجدول نستنتج مايلي:

بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة معدل التضخم لا يسبب سعر الصرف: لدينا:  $FC = 0,73860$  أقل من  $F_{t, 3, 23} = 3,23$  عند مستوى 5% ودرجة حرية 2 للبسط و 43 للمقام، ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وبالتالي لا توجد علاقة سببية تتجه من المعدل التضخم نحو سعر الصرف، كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر والتي تساوي 39,50% وهي أكبر من 5%.

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن سعر الصرف لا يسبب التضخم:

لدينا  $F_t = 0,15930$  أقل من  $F_{t, 3, 23} = 3,23$  عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية 2 للبسط و 43 للمقام ومنه نقبل فرضية العدم وبالتالي لا توجد علاقة سببية سعر الصرف معدل التضخم، أي أن سعر الصرف TCH لا يؤثر ولا يسبب معدل التضخم، ويعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر والتي تساوي 69,18% وهي أكبر من 5%.

- ومنه نستنتج أن معدل التضخم لا يؤثر ولا يسبب تحركات في سعر الصرف، كما أن تحركات سعر الصرف

لا تسبب تحركات في التضخم، بمعنى لا توجد سببية في أي من الاتجاهين، وبالتالي يمكن القول بأن

التضخم وسعر الصرف الدينار لا يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة المغطاة

بالدراسة، وهذه النتيجة تختلف عن الاتجاه العام للنتائج المتحصل عليها في الأدب الإقتصادي.

المطلب الثالث: نتائج تقدير نموذج الدراسة.

1. تقدير النموذج وتحليله:

بعد التأكد من أن السلسلتين LINF و LTCH قد استقرت في الفروق من الدرجة الأولى، ومعرفة درجة التباطؤ الزمني المقدر بـ(1) نقوم بتقدير نموذج متجهات الانحدار الذاتي VAR بين كل من تغير DLINF و DLTCH وبالاستعانة ببرنامج Eviews8 تحصلنا على المعادلة التالية:

VAR Model – Substituted Coefficients:

=====

$$DLTCH = - 0.177311321914 * DLTCH(-1) + 0.0399505209557 * DLINF(-1) + 0.0808616923158$$

$$DLINF = - 0.182693578548 * DLTCH(-1) - 0.385139467093 * DLINF(-1) + 0.0306087526451$$

2. دراسة الارتباط الذاتي لبواقي:

التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي نلجأ لاختبار "LM" والنتائج مبينة في الجدول أدناه:

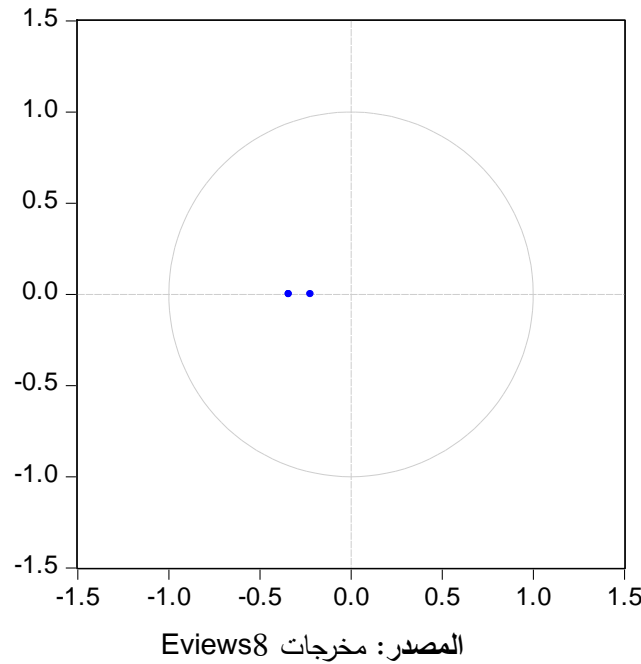
جدول رقم (08): نتائج LM-test لنموذج الـ VAR

1	فترة الأبطاء
54,68746	LM Statistiques
0,05 < 0,6696	Prof

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews8

يشير الجدول إلى رفض فرضية العدم أي وجود ارتباط ذاتي التي بين البواقي لأن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% وتوزيعها طبيعياً.

الشكل رقم (09): توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي.



كما يتضح من الشكل رقم (09) أن النموذج المقدر يتمتع بتحقيق شروط الاستقرار VAR، باعتبار أن جميع المعاملات أصغر من الواحد بالإضافة إلى أن جميع الجذور المقلوبة تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين. بما أن البواقي لا ترتبط فيما بينها فإن هذا يعني أن نموذج الـ VAR مقبول وصالح لتفسير وتحليل العلاقة بين معدل التضخم وسعر الصرف.

### 3. تحليل مكونات التباين لسعر صرف الدينار الجزائري ودالة الاستجابة لرد الفعل:

#### أ. تحليل مكونات التباين لسعر صرف الدينار الجزائري:

ويبين الجدول أدناه نتائج تحليل مكونات تباين سعر الصرف على مدى 10 فترات زمنية، وهي كافية للانتقاط أثر تغير معدل التضخم على سعر الصرف.

الجدول رقم (09): تحليل مكونات التباين لسعر صرف الدينار الجزائري.

Variance Decomposition of DLTCH:			
Period	S.E.	DLTCH	DLINF
1	0.227448	100.0000	0.000000
2	0.232617	98.58547	1.414532
3	0.233199	98.14727	1.852733
4	0.233295	98.06726	1.932743
5	0.233309	98.05536	1.944639
6	0.233311	98.05376	1.946236
7	0.233311	98.05356	1.946438
8	0.233311	98.05354	1.946463
9	0.233311	98.05353	1.946466
10	0.233311	98.05353	1.946466

Variance Decomposition of DLINF:			
Period	S.E.	DLTCH	DLINF
1	0.692523	0.003868	99.99613
2	0.743365	0.341272	99.65873
3	0.750136	0.437323	99.56268
4	0.751012	0.454826	99.54517
5	0.751121	0.457440	99.54256
6	0.751134	0.457792	99.54221
7	0.751135	0.457837	99.54216
8	0.751136	0.457842	99.54216
9	0.751136	0.457843	99.54216
10	0.751136	0.457843	99.54216

Cholesky Ordering: DLTCH DLINF

المصدر: مخرجات Eviews8

من خلال النتائج المدرجة في الجدول أعلاه يتضح أنه عند إجراء اختبار تحليل مكونات تباين الأخطاء يتبين أن التقلبات الطرفية لسعر الصرف في المدى القصير تتعلق بصدمات سعر الصرف نفسه بنسبة كبيرة جداً، حيث يلاحظ من خلال الجدول أن 100% من الخطأ في التنبؤ في تباين سعر الصرف يعزى للمتغير نفسه خلال الفترة الأولى بينما في الفترة الثانية تقل إلى 98,585% مقابل 1,415% التي تعزى إلى متغير معدل التضخم وهي نسبة ضعيفة، لتصل النسبة في الفترة السادسة إلى 1,946% التي تعزى إلى متغير معدل التضخم مقابل 98,053% التي تعزى إلى متغير نفسه، وتبقى ثابتة عند هذه النسبة إلى غاية الفترة العاشرة.

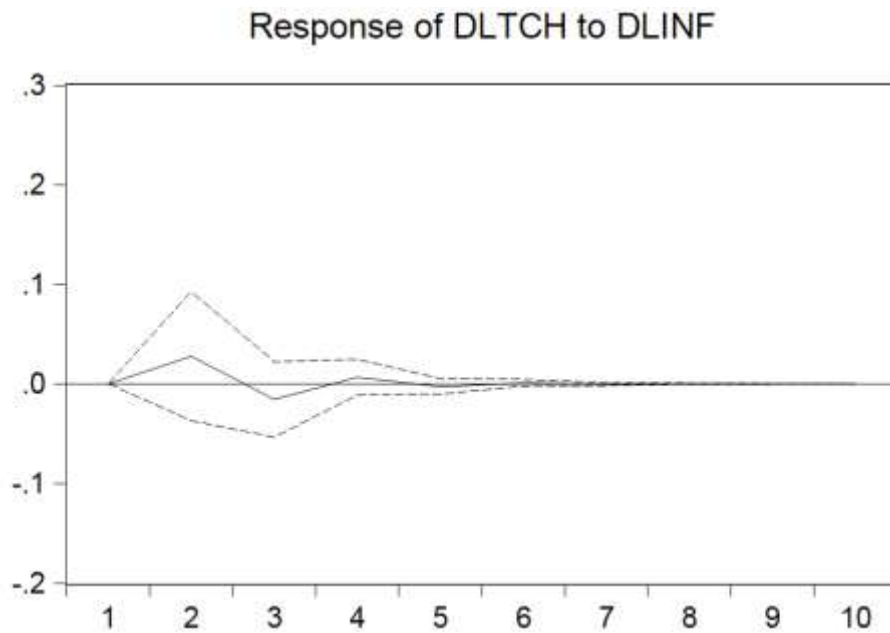
## 2. تحليل دالة الإستجابة لرد الفعل.

من خلال اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل سيتم تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة لمعدل التضخم وسعر الصرف وكيفية استجابة متغير سعر الصرف لأي صدمة مفاجئة في النموذج.

من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(10): تحليل دالة استجابة سعر الصرف لتغيرات معدل التضخم.

Response to Cholesky One S.D. Innovations  $\pm$  2 S.E.



المصدر: مخرجات Eviews8

إن حدوث أي صدمة مفاجئة في متغيرات الدالة الأصلية وبمقدار انحراف معياري لحد الخطأ محصور بين  $[-2; 2]$  تأثير التضخم بشكل ايجابي على سعر الصرف إلى غاية السنة الثالثة، ثم بعد ذلك تتخفف شدة هذا التأثير نوعا ما ثم ترجع للارتفاع من جديد إلى غاية السنة الرابعة وبعد ذلك ينحو نحو الثبات ويستمر هذا التأثير في المستقبل ويفسر الارتفاع والانخفاض في منحنى الدالة الأصلية بوجود علاقة سببية بين التضخم وسعر الصرف في الفترات الاولى وبعد الفترة السادسة فإن ثبات المنحنى نحو الصفر يدل على عدم وجود علاقة سببية بين التضخم وسعر الصرف أي أن التضخم لا يؤثر ولا يسبب سعر الصرف وإنما أصبح يؤثر على متغيرات اقتصادية أخرى.

## 4. التحليل الاقتصادي والإحصائي للنموذج:

- من خلال نتائج تقدير النموذج أشعة الانحدار الذاتي والتأكد من صلاحية النموذج لتفسير التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف بدلالة التغير في معدل التضخم يمكننا أن نستنتج مايلي:
- بينت نتائج اختبار الاستقرار باستخدام اختبار جذر الوحدة، أن المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة غير مستقرة في المستوى إلا أنها أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول لها.
  - سلسلة البواقي غير مستقرة عند المستوى وبالتالي عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويل المدى بين التضخم وسعر الدينار الجزائري.
  - قد أثبت اختبار جرانجر للسببية أنه لا توجد علاقة سببية بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري.
  - التغير في معدلات التضخم لا يسبب تغير في سعر الدينار الجزائري.
  - بين اختبار "LM" عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وأنها تتبع التوزيع الطبيعي.
  - سعر الصرف للسنة  $t$  يتأثر بسعر صرف السنة السابقة.

## خلاصة الفصل:

خصص هذا الفصل للدراسة التطبيقية حيث قمنا بتحليل تطور كل من معدل التضخم وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970-2016، كما تم تقديم وصف النموذج المستخدم في هذه تقدير العلاقة بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري.

ولبيان فيما إذا كانت السلاسل مستقرة من عدمها، تم القيام باختبار جذر الوحدة، وكما تحديد رتبة استقرار كل متغير على حدي وتبين أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، وبعد ذلك قمنا بدراسة استقرار سلسلة البواقي وكانت النتيجة أن غير مستقرة وبالتالي عدم وجود تكامل مشترك بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري، ومنه إمكانية تقدير نموذج الـVAR، ومن خلال اختبار السببية اتضح عدم وجود علاقة سببية بين معدل التضخم وسعر الصرف.

## خاتمة:

إن سعر صرف الدينار الجزائري متغير إقتصادي شديد الحساسية اتجاه المؤشرات الإقتصادية الداخلية والخارجية، لاسيما أمام تطور السوق العالمية للبترول، ويعتبر التضخم أحد المتغيرات الإقتصادية الكلية والذي يعد مشكلة تعاني منها جميع دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، فهي نتاج للارتفاع والمستمر في المستوى العام للأسعار، حيث تسعى معظم الدول إلى انتهاج سياسات تحد من التضخم وتقلل من آثاره.

إن هذه الدراسة تهدف إلى توضيح العلاقة بين معدل التضخم وسعر الصرف باعتبارهما من المرتكزات الأساسية التي تواجه السياسات الحكومية حيث يعبر معدل كل منهما على مدى فعالية السياسات الإقتصادية المتبعة بالبلد، وعليه فقد تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول، حيث عالج الفصل الأول والثاني الجانب النظري لمتغيرات الدراسة وذلك من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم الخاصة لكل من التضخم وسعر الصرف ومختلف النظريات المفسرة لهما.

أما الفصل الثالث فخصص لدراسة العلاقة بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1970-2019) باستخدام برنامج Eviews.

ومن خلال دراستنا اتضح عدم وجود أي أثر للعلاقة السببية بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري في كلا الاتجاهين، وبالتالي فإن معدل التضخم لا يؤثر سعر صرف الدينار الجزائري، وأيضا سعر الصرف لا يؤثر على معدلات التضخم في الإقتصاد الجزائري.

## 1. اختبار الفرضيات:

لقد تم التطرق في مقدمة الدراسة إلى مجموعة من الفرضيات، فبعد اختبارها تم التوصل إلى مايلي:  
الفرضية الأولى: توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري فعدم استقرار سلسلة البواقي عند المستوى دلّ على غياب علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات وهو ما ينبغي صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: والتي نصت على أن التضخم لا يؤثر ولا يسبب سعر صرف الدينار الجزائري، ومن خلال نتائج اختبار نموذج الـ VAR تم التأكد من صحة هذه الفرضية.

## 2. نتائج الدراسة:

خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن الارتفاعات المتزايدة والمستمرة في الأسعار تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية مما يؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، وهو ما يتنافى مع نتائج التحليل القياسي للدراسة.

- سياسة الصرف في الجزائر عرفت مرحلة انتقالية من سياسة التثبيت إلى سياسة التعميم.
- من أهم أسباب التضخم في الجزائر توسع المعروض النقدي والانفاق العام بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف الانتاجية، اتساع الفجوة بين الطلب والعرض الكليين، التطور السريع في قيمة الواردات وحجمها... إلج.
- سبب التضخم ليس نقديا بالكامل، فهو من النوع الهيكلي بسبب هشاشة بنية الاقتصاد الوطني، وهو ما يؤدي إلى فشل السياسات النقدية والمالية في تحقيق أهدافها والتأثير على الأحجام الاقتصادية.
- السياسة المنتهجة من طرف الدولة برفع الكتلة النقدية لتحفيز الطلب الكلي لم تحقق هدفها المنشود بقدر ما كان لها من آثار سلبية على الأسعار وتراجع الطلب الكلي.
- يعتبر مشكل المعطيات الاحصائية في الجزائر أكبر هاجس يواجه المختصين في مجال القياس الاقتصادي، كما أن أغلب النماذج القياسية المطبقة ليست ذو جودة احصائية عالية.

### 3. التوصيات:

- رفع الرقابة الكمية على الصرف الأجنبي في الجزائر مع تبني نقاط تحويل للعملة موازاة مع المراقبة الدائمة للسوق الموازية.
- العمل على زيادة الطاقة الانتاجية بالاقتصاد الجزائري في كل القطاعات وتوزيع مصادر النمو الاقتصادي وعدم الاعتماد على قطاع المحروقات.
- تطبيق سياسة تنمashi والظروف الاقتصادية للبلد.
- ضرورة محاربة الانعكاسات الخطيرة لظاهرة التضخم على المجتمع الجزائري، ومحاولة قدر الامكان إدماج وإيجاد تقارب بين مختلف الطبقات المكونة للمجتمع، والقضاء على مظاهر الفساد الإداري والرشوة والمحسوبية.

### 4. آفاق الدراسة:

- من خلال ما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات، تتجلى أمامنا عدة مداخل لم يتم التطرق إليها مما يدفعنا إلى البحث إلى تساؤلات جديدة يمكن أن تكون مواضيع لدراسات مستقبلية، منها:
- دراسة قياسية لتأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- دراسة قياسية حول انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي.

- قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- الكتب:

1. ، الجزائر، 1992.
2. بخاري لحلو موسى ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط1، مكتبة لحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.
3. البكري أنس، وديع الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
4. بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ،ديوان المطبوعات -الجامعية، الجزائر، 2004.
5. توفيق عبد الرحيم، الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، 2010.
6. تومي صالح ،مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ج2،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2010.
7. الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية ،مؤسسة مجد الجامعة للنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
8. الحجار بسام، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
9. الحجار بسام، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2002.
10. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد. التحليل الكلي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
11. الحسيني عرفات تقي، التمويل الدولي ،دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
12. حشيش عادل أحمد، الاقتصاد النقدي والمصرفي ،الدار الجامعية، الاسكندرية، 1992.
13. حشيش عادل أحمد، العلاقات الاقتصادية الدولية ،دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000.
14. حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
15. خريس جمال وآخرون ،النقود والبنوك، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.
16. خلف فليح حسن، التمويل الدولي، ط1،الوراق للطباعة والنشر، عمان، 2004.
17. خليفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
18. ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
19. سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2013.
20. السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، ط1، دار الفكر، عمان، 2010.
21. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الفكر، الأردن، 2010.

22. شافعي محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
23. شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط1، دار مسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
24. شكري ماهر كينغ، عوض مروان، المالية الدولية، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
25. شمعون شمعون، البورصة بورصة الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
26. شهاب مجدي محمود، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002.
27. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، ط1، دار حامد، الأردن، 2012.
28. صبحي تادرس قريصة، مدحت محمود العقاد النقود والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت 1993 .
29. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
30. عدلي ناشد سوزي، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.
31. عناية غازي حسين، التضخم المالي مؤسسة، شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
32. الغالبي عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف وادارته في ظل الأزمات الاقتصادية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2011.
33. غزلان محمد عزت، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.
34. فخري سمير نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار يازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
35. قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
36. القرويني شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
37. كافي مصطفى يوسف، الاقتصاد الكلي، ط1، مكتبة المجمع لنشر والتوزيع، عمان، 2014.
38. محمد محمود يونس، النجا علي عبد الوهاب، اقتصاديات دولية الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.
39. المشهداني خالد أحمد فرحان، ط2، التمويل الدولي، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
40. مصطفى أحمد فريد، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.
41. مطر موسى سعيد وآخرون، التمول الدولي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
42. الموسوي ضياء مجيد، أسس علم الاقتصاد، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
43. هاشم فؤاد، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
44. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

45. الوادي محمود حسين، العيساوي كاظم جاسم، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
46. الوزاني خالد واصف، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
47. وضاح رجب، التضخم والكساد، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، 2001.
48. الوكيل نشأة نبيل محمد، التوازن النقدي ومعدل الصرف، ط1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006.
- المذكرات:
49. بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر 3، (2010-2011).
50. بلقاسم ليندة، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية حالة الجزائر (1998-2010)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد جامعة الجزائر 3، 2012.
51. بلقاسمي سمية، اشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي جامعة باتنة، الجزائر، (2015-2016)
52. بن عيني رحيمة سياسة الصرف وتحديده دراسة قياسية للدينار الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، (2013-2014).
53. بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970.2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص تسيير جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان، الجزائر، 2012.2013.
54. حسن فديح نريمان، محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، دراسة قياسية 1995.2013، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة الجامعة الاسلامية، غزة ، فلسطين، 2015.
55. حمادي خديجة علاقة التضخم بالأجور في الجزائر دراسة قياسية اقتصادية خلال الفترة 1970.2005، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الكمي جامعة الجزائر، 2008.2009.
56. خيضر زاهر عبد الحليم، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012.

57. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التجارية تخصص تجارة دولية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، (2014-2015)
58. عبد القادر مراد، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، (2010-2011).
59. مزارشي فتيحة تحليل دور السياسة النقدية في ضبط التضخم دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والنقود والبنوك جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، (2005-2006).
60. موري سميرة آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، (2009-2010).
61. هتهات سعيد، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، (2005-2006)
- المجلات:
62. بن بوزيان محمد وآخرون فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر مجلة المناجمنت، العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر، 2002.
63. دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة (2000-2012)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 11، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2014.
64. رابيس فضيل تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة اقتصادية عربية، العدد 62.61، جامعة تبسة، الجزائر، 2013.
65. العباس بلقاسم سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 02.
66. الهيتي أحمد حسين وآخرون أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 2، العدد 3، العراق، 2010.

- التقارير:

67. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.
68. تقرير بنك الجزائر، وضعية الاقتصاد العالمي وتطور الاقتصاد الكلي في الجزائر، أكتوبر 2013.

- المواقع الالكترونية:

69. بنك الجزائر.
70. الديوان الوطني للإحصاءات على الموقع.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Abdallah Ali-Toudert, Le cout de la vie en Algérie depuis 1962, Opu, Alger, 1982.
2. Jean Marc Siroen, Finance Intemationales, Armont Colin, Paris, 1993.
3. Larbi dohni, Carol hainant, Les Taux de Change, de Boeck, Bruxelles, 2004.
4. Michel Jura, Techniques Financière Internationale, Edition Dunod, Paris, 2003.
5. Phillpe Avoyo et autre, Finance Appliquée, Dunod, Paris, 1993.
6. Redriger Ponbusch, Exchange Rate and Inflation in the ill press, Cambridge, USA ,1994.